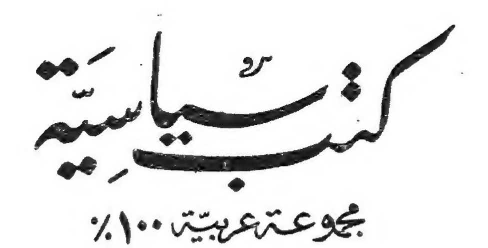


إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية

بقلم
جون فورد جولاي

ترجمة : حسين الحوت
مراجعة: عبد الرحيم سرور

كتب سياسية

إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية

بقلم
جون فورد جولاي

تقـــديم :

يبحث جون فورد جولاى فى مؤلفه هذا الاسس الدستورية التى قامت عليها جمهورية ألمانيا الاتحادية ومالها من ارتباط وثيق بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى أحاطت بتاريخ ألمانيا الماضى وبظروفها الحاضرة .

والكتاب ستة فصول :

اختص الأول منها بالظروف التى دعت قوات الاحتلال الغربية (أمريكا وبريطانيا وفرنسا) الى التصميم على انشـــاء جمهورية فدرالية فى مناطق احتلالها الثلاث وتسمية هذه الجمهورية بجمهورية ألمانيا الاتحادية أو الغربية ، اذ أن المنطقة الشرقية من المانيا كانت حين ذاك منطقة الاحتلال السوفيتى . وهنا يقدم لنا المؤلف عرضا تاريخيا موجزا للخلافات التى ثارت بين حلفاء الغرب وشريكتهم روسيا من جهة وبين هؤلاء الحلفاء الغربيين بعضهم وبعض من جهة أخرى .

ويقول المؤلف : ان هذه الخلافات كانت عاملا حاسما فى قيام حكومة فدرالية بغربى المانيا .

ويتحدث فى الفصل الثانى عن أعمال لجنة الدســتور وعن

التكوين الفدرالى لهذا الدستور وعن موقف سلطات الاحتلال الغربية من النظم الدستورية الجديدة .

وفى الفصل الثالث يتحدث عن الحكومة الفدرالية فى المانيا الغربية وعن البرلمان الفدرالى وعن سلطات رئيس الجمهورية وعن المستشار (رئيس الوزراء) وموقفه من البرلمان الفدرالى ومن رئيس الجمهورية .

وينفرد الفصل الرابع بالتحدث عن الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب .

أما الفصل الخامس فهو خاص بالحقوق الاساسية والحريات العامة وكذلك حقوق الشعب الالمانى الاقتصادية والاجتماعية .

والفصل الأخير وهو الخاتمة يتكلم فيه عن النضج السياسى للشعب الالمانى وكيف أنه استطاع النهوض من كبوته فى فترة وجيزة مما جعله موضع اعجاب العالم أجمع .

وأخيرا يتكهن لهذا الشعب بمستقبل زاهر فى ظل السلام مع جيرانه أولا ومع العالم أجمع .

مقدمة المؤلف

تأسيس جمهورية المانيا الاتحادية
(المانيا الغربية)

لقد أثبت فى هذا البحث أن الاسس الدستورية لجمهــورية ألمانيا الاتحادية ترجع فى أصولها الى التطورات الدستورية والسياسية فى ألمانيا فى الزمن الماضى والى حاجات ومصالح المانيا الغربية الحاضرة كما ترجع الى نفوذ الحلفاء الغربيين فى هذه البلاد خــلال فترة الاحتلال •

ويجدر بى أن أشير الى أن النظام الذى وضع لادارة القطاع الغــربى من برلين المنعزل عن بقيــة المانيا الاتحادية يعتبر حادثا هاما مثيرا فى تاريخ المانيا الغربية ولكن لن نتعرض له بالبحث الطويل فى هذه النبذة •

ولقد عرضنا بالبحث المسهب للقانون الأساسى ونظم الأحزاب البرلمانية الالمانية كما امتد بحثى لهذه الموضوعات حتى عام ١٩٥٠ ، أما بعد ذلك التاريخ فليست لدينا الوثائق الرسمية الكافية للبحث والتقدير •

الفصل الاول

القرار الذى اتخذ لانشاء حكومة
(المانيا الغربية)

١ ــ الخلاف بين دول الاحتلال الاربع :

لقد كان انشاء جمهورية المانيا الاتحادية نتيجة للخلاف الذى ثار بين دول الاحتلال الاربع : بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وفرنسا ، فقد ادى هذا الخلاف الى فشل الحلفاء فى معاملة المانيا كوحدة سياسية واقتصادية . وما كانت أية دولة من الدول الاربع تريد لالمانيا أن تنقسم الى حكومتين تقع كل منهما تحت نفوذ كتلة من الكتلتين المتعارضتين : الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، ولكن النزاع المتواصل بين وجهات النظر المتعارضة للحلفاء أدى تدريجيا الى التقسيم .

لقد كانت أوجه الخلاف كثيرة بين حلفاء الحرب العالمية الثانية ولكن الصخرتين اللتين تحطمت عليهما وحدة الرأى هما : اعادة بناء الاقتصاد الألمانى ، والتعويضات الحربية المطلوبة من ألمانيا .

ولقد اجتمع رؤساء حكومات بريطانيا والولايات المتحـــــدة والاتحاد السوفيتى فى بوتسدام فيما بين يوليو وأغسطس سنة١٩٤٥ لبحث هاتين المشكلتين ، واتفقوا على أن تعامل المانيا باعتبارها وحـدة

اقتصادية وأن توزع السلع الرئيسية على مناطق الاحتلال المختلفة •
وتم الاتفاق على انشاء ادارات المانية للنقل والمالية والمواصلات
والتجارة الخارجية والصناعة تحت رعاية « مجلس الاشراف المشترك
للحلفاء » •

أما موضوع التعويضات فقد وضع له حل على أساس تخصيص
المعدات الصناعية الالمانية وأموال ألمانيا فى الخارج لتسديد التعويضات
وتم الاتفاق أيضا على أن تستوفى روسيا نصيبها من التعويضات من
منطقة الاحتلال الروسية كما يستوفى الحلفاء الغربيون نصيبهم من
مناطق احتلالهم فى المانيا الغربية •

كذلك اتفق على أن يحصل الاتحاد السوفيتى على المعدات
الصناعية التى تعتبر غير ضرورية للاقتصاد الالمانى فى عهد السلام من
مناطق احتلال الحلفاء الغربيين على أن يكون فى مقابلة مواد غذائية
وفحم وأشياء أخرى ، واشترط أن يترك للألمان مايقوم بأودهم دون
حاجة الى معونة خارجية •

وقد كانت اتفاقية بوتسدام تحمل بين ثناياها عناصر الخلاف بين
الحلفاء، وكان أهم عنصر للنزاع مقدار التعويضات المطلوبة من
ألمانيا • وكان الاتحادالسوفيتى قداقترح أن تقدر التعويضات بعشرين
ألف مليون دولار تحصل روسيا على نصفها •

وهكذا أصبحت اعادة بناء الاقتصاد الالمانى على الاسس
الجديدة المتواضعة تتعارض مع مطالب روسيا من التعويضات •

كانت روسيا تضع التعويضات فى المقام الأول على حين كانت بريطانيا وأمريكا تريان ان تضعا فى الاعتبار الاول اعادة بناء الاقتصاد الالمانى • ولما كانت مناطق احتلالهما فى العامين الأولين فى حاجة الى الاغذية والمواد الخام فقد طالبتا بان تستخدم الموارد الالمانية فى مناطق الاحتلال المختلفة للمنفعة المشتركة للشعب الالمانى أجمع وما يتبع ذلك من رفع الحواجز عن تحركات الافراد والتجارة من مناطق الاحتلال المختلفة • وقد ألح مندوبو بريطانيا وأمريكا ـ وخاصة عند انعقاد مجلس وزراء الخارجية فى باريس (سبتمبر سنة ١٩٤٦) وفى موسكو (مارس سنة ٤٧) وفى لندن (نوفمبر ـ ديسمبر سنة ١٩٤٧) ـ على ضرورة تحقيق هذه المطالب ، ولكن روسيا أصمت أذنيها ومضت تجمع معدات المصانع والمنتجات لامن منطقة احتلالها فقط بل ومن مناطق احتلال حلفائها الغربيين • وأصرت روسيا على رفض شيوع الموارد الى أن تستطيع كل منطقة أن تعد وسائل انتاجها الخاصة •

وهكذا اضطر الحلفاء الغربيون الى وقف تصدير التعويضات من مناطق احتلالهم الى روسيا ابتداء من ربيع سنة ١٩٤٦ بناء على اقتراح الحاكم العسكرى الأمريكى •

وبما ان فرنسا لم تكن طرفا فى اتفاقية بوتسدام فقد اعترضت بدورها على اعتبار ألمانيا وحدة سياسية واقتصادية • وأصر الجانب الفرنسى على معارضة دول الحلفاء الثلاث فى انشاء ادارة مركزية لالمانيا بحجة أن هذا يتعارض مع الاشراف على مناطق المرور وبلاد

الراين • وكان من رأى فرنسا أن يتم انشاء حكومة مركزية فى المانيا على مراحل ، وأن تكون المرحلة الاولى اقامة حكومات محلية واقليمية فى المانيا ، ثم يلى ذلك ـ وبقيود شديدة ـ انشاء الحكومة المركزية • وعارض الاتحاد السوفيتى قيام فرنسا من جانبها بادماج اقتصاد اقليم السار فى الاقتصاد الفرنسى والح فى ضرورة أن يكون له نصيب فى الاشراف على اقليم الرور •

وفى يوليو سنة ١٩٤٦ أبدت الولايات المتحدة استعدادها لادماج منطقة احتلالها مع أية منطقة احتلال أخرى أو مع جميع مناطق الاحتلال فى وحدة اقتصادية •

وفى منتصف صيف سنة ١٩٤٧ قبلت بريطانيا الاقتراح الامريكى وتم توحيد المنطقتين الامريكية والبريطانية تحت حاكمين عسكريين أحدهما بريطانى والآخر أمريكى يساعدهما مجلس اقتصادى للمنطقتين ووحدات ادارية المانية للشئون الاقتصادية والأغذية والزراعة والنقل والمواصلات والخدمة المدنية والمالية •

ورفضت فرنسا الاقتراح الامريكى واستنكره الاتحاد السوفيتى بزعم أنه خرق لاتفاقية بوتسدام •

وكما أن حلفاء الحرب الاربعة قد فشلوا فى الوصول الى اتفاق بشأن ادارة مناطق الاحتلال ، فقد فشلوا أيضا فى تقرير شكل الحكومة الألمانية فى المستقبل •

كانت روسيا تريد حكومة مركزية قادرة على تحمل مسئولية

الوفاء بالتزامات ألمانيا قبل الحلفاء . وعارضت روسيا فكرة الحلفاء الغربيين الخاصة بانشاء حكومة فدرالية بحجة أن هذا أمر يجب أن يترك الى انتخابات حرة يبدى فيها الشعب الالمانى رأيه . وكانت روسيا ترى أن يعقد مؤتمر وطنى يضم الاحزاب الديموقراطية ونقابات العمال الحرة وغيرها من المنظمات المناهضة للنازية ومن ممثلى الولايات الالمانية لوضع مشروع الدستور .

أما بريطانيا وأمريكا فقد عارضتا اقامة حكومة مركزية قوية وفضلت الدولتان أن يكون الحكم اشتراكا بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات الالمانية . وأن تتركزالسلطةفىحكومات الولايات على أن يترك للحكومة المركزية من الشئون السياسية والقانونية والاقتصادية والمالية ما يضمن سير الادارة الموحدة .

وقد اقتنعت فرنسا فى عام ١٩٤٧ بأنها لن تستطيعمواصلةادارة منطقة احتلالها بعيدا عن زميلتيها الغربيتين وخاصة فيما يتعلق بنظام البنوك والنقد وبرنامج الاستيراد والتصدير واعادة تنظيم صناعات الفحم والحديد والصلب .

ولما بدأ برنامج الانعاش الاقتصادى الأوروبى رأت فرنسا أن من واجبهاالتعاون مع بقية دول أوروبا الغربية وما يرتبط بذلك من عدم فصل اقتصاديات منطقة احتلالها فى ألمانيا عن اقتصاد المنطقتين البريطانية والأمريكية .

وعند اختتام مؤتمر وزراء الخارجية فى لندن فى ديسمبر

سنة ١٩٤٧ وافق مسيو بيرو وزير خارجية فرنسا زميليه البريطانى والأمريكي على عقد مؤتمر من ممثلي الدول الثلاث فى أوائل سنة ١٩٤٨ لبحث أرباح مناطق الاحتلال الثلاث .

٢ ـ مؤتمر لندن وقراراته

عقد المؤتمر فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٨ ومثلت فيه كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا ودول البنيلـــــوكس (بلجيكا وهولنده ولوكسمبورج) . وقد اتفق الوفدان البريطاني والامريكي ـ قبل انعقاد المؤتمر ـ على اقناع الوفد الفرنسي بضرورة انشـــاء حكومة مركزية لالمانيا الغربية لها سلطة كافية على حكومات الاقاليم لتساهم في مجهود اعادة تعمير أوروبا الغربية وبناء جهازها الاقتصادى ، ولكن فرنسا اعترضت على الاقتراح البريطـــاني الامريكي وظلت متمسكة برأيها الأول وهو أن تكون الســلطة الحقيقيـــة فى أيدى الولايات دون الحكومة المركزية ، وذلك على الرغم من أن بريطانيا وأمريكا أوضحتا أنه اذا لم يكن للحكومة المركزية السلطة الكافية على الولايات فلن يكون من المستطاع اعادة بناء الاقتصاد الالماني وهذا بدوره سيتيح الفرصة للاتحاد السوفيتي لاستغلال الموقف .

والغريب في الموقف أن روسيا ظهرت بمظهر بطلة الدعوة الى الوحدة الالمانية ، ولكنها كانت تعتقد أن الوحـــدة أســـهل طريق للشيوعية لاقحام نفسها فى شئون ألمانيا الداخلية وفرض ســيطرتها عليها .

أما دول البنيلوكس فقد انحازت الى رأى فرنسا الذى يتلخص فى تركيز السلطة فى الولايات دون الحكومة المركزية فى المانيا الغربية •

ولما لم يستطع حلفاء الغرب الوصول الى اتفاق فى مؤتمر لندن أحيل الأمر الى حكامهم العسكريين فى برلين ، ولكن تبين فى برلين أن الهوة عميقة بين بريطانيا وأمريكا من جهة وبين فرنسا من جهة أخرى • وفى هذه الاثناء جد حادث (فى ٢٠ من مارس) كان عاملا حاسما فى تعديل فرنسا لموقفها : ذلك أن الحاكم العسكرى السوفيتى انسحب من مجلس اشراف الحلفاء فى برلين ، وبذلك توقفت أعمال الحكومة الرباعية فى ألمانيا ، وأدركت فرنسا أنها اذا لم تنضم لرأى حليفتيها الغربيتين فسوف تمضى أمريكا وبريطانيا قدما فى تنفيذ مشروع الوحدة •

وأخيرا تم الاتفاق بين حلفاء الغرب الثلاثة على وضع نظام سياسى لألمانيا الغربية :

ونصت الوثيقة الأولى على أن هؤلاء الحلفاء الغربيين الثلاثة يخولون حكومات الولايات الالمانية سلطة عقد جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور ديموقراطى يهدف الى اقامة جهاز فدرالى يؤدى الى وحدة ألمانيا مع المحافظة على حقوق الولايات الالمانية ويقيم سلطة مركزية كافية ويحتوى على ضمانات لحقوق الأفراد والحريات •

وتضمنت الوثيقة الثانية اعادة النظر فى تعيين الحدود بين الولايات .

والوثيقة الثالثة حددت مايتبقى لسلطات الاحتلال من حقوق على ألمانيا فى أثناء فترة الاحتلال .

وهكذا نجد أن فرنسا سلمت أخيرا بوجهة نظر حليفتيها الغربيتين فى مبدأين أساسيين : أولهما اقامة حكومة اتحادية ذات سلطات واسعة ، والآخر أن من حق الحكومة الاتحادية جمع الايرادات بدلا من أن يظل هذا الحق مقصورا على حكومات الولايات .

٣ ـ كيف استقبلت ألمانيا هذا القرار الخاص بعقد جمعية تأسيسية ؟

وافقت حكومتا بريطانيا وأمريكا على قرارات مؤتمر لندن ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية قابلتها بعداء شديد وخاصة مايتعلق منها بمنطقة الرور ، وأخيرا حصلت الحكومة الفرنسية على موافقة الجمعية الوطنية على قرارات مؤتمر لندن بأغلبية ستة أصوات بعد أن قررت أنها احتفظت بحقها فى بحث اتفاقية الرور من جديد .

وعلى الرغم من موافقة الحكومة الفرنسية على قرارات مؤتمر لندن فقد بدت معارضة شديدة للقرارات الخاصة بمستقبل الحكم فى ألمانيا الغربية وشكل حكومتها القادمة وكانت هذه المعارضة على أشدها فى منطقة الاحتلال الفرنسى بألمانيا ، فقد أصر الجنرال

كونيج الحاكم العسكرى الفرنسى فى ألمانيا ـ عند اجتماعه مع الجنرال كلاى الحاكم العسكرى الامريكى والجنرال روبرتسون الحاكم العسكرى البريطانى ـ على معارضة وجهة النظر الأمريكية البريطانية.

أما وقع قرارات لندن على ألمانيا فقد كان له أثر آخر . لقدسلم الالمان بأن تحسن أحوال المانيا الاقتصادية نتيجة للمعونة الامريكية واعطاء الألمان نصيبا أكبر فى حكم بلادهم يعتبران مزايا ذات قيمة كبيرة ولكنهما يتضمنان معنى خطيرا ، وذلك هو تقسيم المانيا الى شطرين أحدهما غربى والآخر سوفيتى وبذلك تؤجل معاهدةالصلح الالمانية الى أجل غير مسمى . وأبدى زعماء الحزبين الالمانيينالكبيرين وهما الحزب المسيحى الديموقراطى والحزب الاشتراكى عدم موافقتهما على أية خطوة تؤدى الى تقسيم المانيا النهائى . كذلك اعترضت الهيئات الالمانية المختلفة على الحقوق التى احتفظتسلطات الاحتلال بها لنفسها ، فقد قال الدكتور اينهولامايز رئيس حكومة ولاية تمبرج ـ بادن : كنا نتوقع أن يضع مؤتمر لندن حقوق الشعب الالمانى تجاه سلطات الاحتلال فاذا به يضع حقوق سلطات الاحتلال تجاه الشعب الالمانى ، وفى أثناء هذه المرحلة كان الحصار السوفيتى لبرلين كابوسا مزعجا عند الرأى العام فى ألمانيا الغربية ، وخشى الشعب فى ألمانيا الغربية أن يعمد السوفيت الى القيام باستفزازات جديدة اذا ماتم انشاء حكومة فى مناطق احتلال الحلفاء الغربيين لبلادهم .

ولما وضعت قرارات لندن أمام حكام الولايات الالمانية الذين اجتمعوا فى كوبنز من ٨ـ١٠ من يولية قرروا أن من المصلحة تجنب

انشاء دولة المانية فى ألمانيا الغربية وحدها • وطالبوا بتأجيل عقـــد الجمعية التأسيسية ووضع الدستور الى أن يهيأ الجو لقيام دولة تضم جميع الاراضى الالمانية ، لاألمانيا الغربية وحدها ،على أنهم وافقوا على وضع مشروع قانون أساسى لمناطق الاحتلال الغربية يتم على أيدى هيئة منتخبة من مناطق الاحتلال الثلاث •

وكان للقرارات التى اتخذها حكام الولايات الالمانية وقع سيىء فى نفوس المسئولين الغربيين وخاصة الامريكيين • وأبلغ الجنرال كلاى ممثل سلطات الاحتلال الامريكية حكام الولايات أنهم تخلوا عنه فى نضاله ضد الروس للسيطرة على برلين •

وفى ٢٦ من يوليو اجتمع الحكام العسكريون لمناطق الاحتلال الغربية الثلاث مع حكام الولايات الالمانية وأبلغوهم أنه فى حالة عدم قبولهم لقرارات مؤتمر لندن فان اعادة السلطة الى أيدى الالمــان سوف تؤجل الى أجل غير مسمى • ولم يسع حكام الولايات الالمانية حين ذاك الا الاذعان خشية أن يؤدى رفضهم القبول الى تعطيل تطبيق مشروع مارشال فى المانيـــا ، ومن ثم الى وقف حركة الانعـــاش الاقتصادى فى بلادهم والى اضعاف كفاحهم ضد حزب الوحــــدة الاشتراكى وغيره من الهيئات فى منطقة الاحتلال السوفيتية •

٤ ــ مؤتمر شيمسيه : herren chimace

فى ٢٥ من يوليو قرر حكام الولايات تشكيل لجنة من الخبراء فى القانون الدستورى لوضع مشروع للدستور المؤقت يعـــرض على

المجلس البرلماني الذي يبدأ انعقاده في الاول من سبتمبر • وقد ضمت اللجنة عضوا عن كل ولاية وعضوا عن برلين الغربية •

وفي ثلاثة عشر يوما اتمت اللجنة وضع دستور مؤقت يتناول حقوق الانسان والتزامات الحكومةالفيدرالية وغيرها من مباحث الدستور • واتخذت اللجنة دساتير الولايات ودستور ويمار Vemar نموذجا تسير على منواله • ويلاحظ أنه ظهر خلاف كبير بين أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالسلطاتالتي تتولاها الولايات وتلك التي تتولاها الحكومة الفيدرالية •

٥ ـ تنظيم البرلمان الفدرالي :

كان أول ما اهتم به حكام الولايات عقب المؤتمر الذي عقدوه مع الحكام العسكريين لمناطق احتلال الحلفاء هو الموافقة على الشروط التي يجب أن توضع لعقد البرلمان الفدرالي • وقد اتفقوا على أن تنتخب مجالس الأقاليم نوابا يمثلونها في هذا البرلمان بواقع مندوب عن كل ٧٥٠ ألفا من السكان على أن تضيف كل ولاية في النهاية نائبا عن أي كسور للسبعمائة والخمسين ألفا بشرط أن تزيد على ٢٠٠ ألف •

وقد مثلت جميع الاحزاب السياسية في هذا البرلمان الفدرالي بالنسبة التي كانت عليها في مجالس الولايات • وقد مثل الحزب الديموقراطي المسيحي والاتحاد الاشتراكي المسيحي والحزب الديموقراطي الاشتراكي في البرلمان الفدرالي ٢٧ نائبا لكل حزب

ومثل حزب الأحرار الديموقراطيين خمسة نواب ، ومثل كلا من الحزب الالماني وحزب الوسط والحزب الشيوعى عضوان ، ومثل برلين خمسة نواب ليس لهم حق التصويت : منهم ثلاثة من الاشتراكيين الديموقراطيين وواحد من الحزب الديموقراطى المسيحى وواحد من حزب الديموقراطيين الأحرار .

واجتمع البرلمان فى بون فى الأول من سبتمبر وانتخب رئيسا له الدكتور كونراد اديناور زعيم الحزب المسيحى الديموقراطى واختير كل من الهرادولف شونفيلد والدكتور هرمان شيفر والدكتورة هيلين ويبر والهركريستيان شتوك والدكتور ماكس بيكر والسيدة هيلين ويزل ليكونوا مكتب الرياسة الذى يساعد الرئيس فى ادارة أعمال المجلس . وقسم الاعضاء الى لجان لحقوق الانسان وتوزيع السلطات المالية والتنظيم الادارى والعدل ولجنة لمشكلات الاحتلال وأخرى للمشكلات الانتخابية .

وفى الفترة من سبتمبر الى يناير التالى تم وضع مشروع الدستور المؤقت كما تمت قراءته الثانية فى البرلمان الفدرالى .

وفى مارس بدأت مرحلة جديدة : ذلك ان الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال قدموا اعتراضاتهم على الدستور الجديد عند القراءة الثالثة لمشروعه وأبلغوا المجلس أنه ليس من اختصاصه وضع قانون انتخابى .

ولما ساد الركود جو المحادثات بين الحكام العسكريين والبرلمان

الفدرالى أحيل الامر الى وزراء خارجية الحلفاء المجتمعين فى واشنطون وتم اتفاقهم على تسويةالخلافات وازالة حالة الركود • وأخيرا تمت تسوية الخلافات بين الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال وبين ممثلى البرلمان الفدرالى فى ٢٥ من ابريل •

وكانت المرحلة الثالثة من مراحل تشكيل البرلمان الفدرالى عند القراءة الاخيرة لمشروع الدستور المؤقت • وفى ١٢ من مايو وافق الحكام العسكريون نهائيا على مشروع الدستور المؤقت •

٦ — النظام الاساسى لسلطات الاحتلال :

لم يكن للقانون الاساسى الذى وضعته سلطات الاحتلال الغربية الثلاث لتحديد حقوقها قبل الحكومة الفدرالية أى أثر على سير المناقشات الخاصة بالدستور المؤقت ، فباستثناء النصوص الخاصة بمناطق الاحتلال التى لاتدخل ضمن الجمهورية الفدرالية وباستثناء النصوص الخاصة بالدفاع نجد أن الدستور المؤقت وضع كما لو كانت سلطات الاحتلال لاوجود لها بالمرة •

ولقد احتفظت سلطات الاحتلال بالسلطات اللازمة لضمان تنفيذ الاهداف الاساسية التى من أجلها فرض الاحتلال ، ومن هذه الاشراف على العلاقات الخارجية لالمانيا والتجارة الخارجية واقليم الرور والتعويضات ومستوى الصناعة ونزع السلاح وحل المنظمات العسكرية والمحافظة على أمن قوات الاحتلال وهكذا •

كذلك احتفظت سلطات الاحتلال لنفسها بحق العودة الى ادارة الجهاز الحكومى اذا حدثت طوارىء تهدد أمن البلاد •

ولم يبد حكام الولايات الالمانية ارتياحهم الى القيـــود الكثـيرة التى فرضتها عليهم سلطات الاحتلال ، وكانوا يرون أن يكتفى القانون الاساسى لسلطات الاحتلال بالنص على أن يحتفظ لهذه السـلطات فقط بمسائل الامن والدفاع والاحتفاظ بنظام ديموقراطى فى المانيا وعدم وجود أى تنظيمات عسكرية أساسية •

أما ما عدا ذلك كالتجارة الخارجية وادارة الرور والتعويضات فتنحصر سلطة الاحتلال فى الاشراف على الادارات الالمانية القائمـة بالعمل فى هذه الميادين •

ولقد وافقت الحكومات الغربية الثلاث التى لها قوات احتلال فى ألمانيا على التساهل بعض الشىء مع البرلمان الفدرالى فى تحـديد نصوص القانون الاساسى لسلطات الاحتلال ، ولكنهـــا احتفظت فى جميع النقط الاساسية بما نصت عليه اتفاقية لندن •

الفصل الثانى

الأساس الفدرالى للدستور المؤقت

١ ـ النظام الفدرالى فى المانيا والولايات المتحدة :

ولو أن النظم الدستورية فى كل من المانيا والولايات المتحدة يطلق عليها أنها « فدرالية » فانها تختلف اختلافا بينا فى مميزاتها الاساسية ، وهذا ما حدا بالمراقبين الاجانب وخصوصا منهم أولئك الذين لهم خبرة واسعة بالنظم الفدرالية الاميريكية أو بنظام الكومنولث البريطانى الى أن يعتبروا حكومة ألمانيا بعيدة عن الأوضاع الفدرالية الحقيقية .

كذلك ثارت خلافات كثيرة بين البرلمان الفدرالى وسلطات الاحتلال الامريكية على تفسير ما جاء فى اتفاقية لندن خاصا بالنظام الفدرالى فى المانيا .

ان أهم ما تتميز به العلاقة بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات فى الولايات المتحدة الامريكية هو صفة الازدواج أو الثنائية: فهناك السيادة المزدوجة للشعب باعتباره يضم مواطنين فى الولايات وفى الاتحاد الفدرالى ، وهناك التشريع المزدوج والادارة المزدوجة والقضاء المزدوج ، وهذا ما يعبر عنه باسم الفدرالية العمودية أو الرأسية .

أما الفدرالية الالمانية فهى « فدرالية أفقية فالتشريع والتوجيه السياسى يتم فى الحكومة المركزية ولكن ممثلى حكومات الولايات يشتركون اشتراكا مباشرا فى ممارسة هذه السلطات المركزية » وقد احتفظت الولايات الالمانية لنفسها بحق التشريع فى المسائل ذات الصبغة المحلية المحضة كمسائل التعليم والشئون الدينية والثقافية والحكم المحلى • وعلى الرغم من ازدياد سلطة البرلمان الفدرالى وانشاء بيروقراطية فدرالية ضخمة لاتزال الصفة الغالبة على الرايخ الألمانى هى الاسترشاد بدستور الرايخ الذى وضع عام ١٨٧١ •

ولا ننسى فى هذا المقام أن الرايخ الالمانى يستمد سلطاته من الماضى البعيد فى حين أن الفدرالية الامريكية تفتقر الى هذه التقاليد الموروثة •

كذلك لا ننسى العامل الجغرافى : فالولايات المتحدة تمتد من الساحل الشرقى لقارة أمريكا الى الساحل الغربى لهذه القارة واذن فلابد من افساح المجال للتشريع المحلى كى يتم على نطاق واسع • والفدرالية الامريكية قامت على اساس تهيئة أكبر قسط من الحرية للولايات وهنا يقول « جيمس ماديسون » :

« ان النظام الفدرالى خير حارس على الحريات والامن والسعادة التى يتمتع بها الانسان » •

ويرتبط النظام الفدرالى فى الايديولوجية الامريكية ارتباطا مباشرا وثيقا بالحرية الديموقراطية •

أما وقد بينا الاسس التى قامت عليها الفدرالية الامريكيـــة فلنذكر كلمة عن النظام الفدرالى فى المانيا الغربية :

لقد نشأت النظم الفدرالية فى المانيا فى ظروف مغـــايرة كل المغايرة لما هو حاصل فى أمريكا • فلم تجد الفدرالية الالمانية أرضا بكرا لتغرس بها ما شاءت من زروع وانما وجدت بلادا تضم عددا كبيرا من الممالك والامارات والدوقيات ، حتى لقد كان بها فى نهاية عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة نحو ١٧٠٠ وحدة اقليميـــــة منفصلة • وعلى الرغم من أن عملية ادماج هذه الوحدات الاقليمة قد بدأت خلال المائة والخمسة والعشرين عاما التى تلت مؤتمرفيناء فقد ظلت هذه الوحدات من الكثرة بحيث لم تسمح بقيام نظـــــام فدرالى •

وانك لتجد الخمس والعشرين وحدة الاقليمية التى بدأ بهـــا بسمارك امبراطورية المانيا تتردد بين بروسيا التى يبلغ سكانها ٢٤٫٧ مليونا ومساحتها ١٣٤٫٦١٦ ميلا مربعا ، وشـــاومبرج ليبـــا التى يبلغ تعداد سكانها ٣٢ ألف نسمة فقط ولا تزيد مساحتها عن ١٣١ ميلا مربعا • وعند وضع دستور ويمار كانت بروسيا تضم ٣/٥ سكان المانيا وبافاريا وسكسونيا الخمس ، والأجزاء الباقية كلها تضم الخمس الأخير •

وبعد تفكك امبراطورية نابليون عاد الامراء الألمان الى أوضاعهم السابقة فى الولايات التى يحكمونها ، لكل منهم سياسته الخارجية

الخاصة وجيشه وبوليسه وعملته الخاصة بل وحواجزه الجمركية وكانت اجتماعات البرلمان (الدايت) الفدرالى تحت رياسة النمسا أشبه شيء باجتماع ممثلى البلاد المستقلة ذات السيادة الكاملة على أراضيها • ومدلول عبارة « شخص فدرالى » فى أمريكا : المواطن الذى يرغب فى تقوية الحكومة المركزية ، أما فى ألمانيا فان مدلول هذه العبارة : « الشخص الذى يسعى الى اضعاف الحكومة المركزية »•

هذا وان عملية توحيد المانيا التى حمل لواءها بسمارك لم تكن فى الحقيقة تستهدف تحويل المانيا الى دولة وطنية حرة ، ولكن هدفه الاساسى فرض سيطرة بروسيا على جميع الولايات الالمانية غير أنه أدرك أن هذا الهدف لن يتحقق الا اذا أوجد حلا للمشكلة الالمانية فى مجموعها بشرط أن يتم التوحيد ــ اذا قدر له أن يتم ــ تحت زعامة بروسيا •

والواقع أن ماتم بعد حروب بروسيا مع النمسا (١٨٦٦) ومع فرنسا (١٨٧١) • لم يكن اتحاد بروسيا مع الولايات الالمانية الأخرى وانما كان فى الحقيقة اتحاد الولايات الالمانية مع بروسيا •

ويمثل السلطة الفدرالية مجلسان مجلس ممثلى الولايات (bundesrat البرلمان الفدرالى bundestag أو refchstag ولايصبح التشريع الفدرالى نهائيا الا بموافقة البوندسرات ، كما أن البوندسرات هو الذى يحدد أى التشريعات تعرض على البرلمان الفدرالى •

ويلاحظ أن بروسيا كانت تسيطر على مجلس ممثلى الولايات (البوندسرات) بحكم كثرة عدد اصواتها فلها ١٧ صوتا من بين ٥٨ صوتا وهى التى يتكون منها هذا المجلس •

ورئيس وزراء بروسيا هو مستشار الرايخ وهو بحكم وظيفته رئيس مجلس ممثلى الولايات (البوندسرات) وتستطيع بروسياتعطيل أى تشريع لايوافقها لانه يكفى معارضة ١٤ عضوا فى البوندسرات لأى تشريع كى توقف اجراءاته •

وفى ويمار عندما نزلت الاسر المالكة فى جميع أنحاء الرايخ الالمانى عن عروشها وأصبحت بروسيا معقلا للحكم الجمهورى الديموقراطى بدا كأن الباب فتح على مصراعيه للديموقراطيين الذين هم الورثة السياسيون لاحرار عام ١٨٤٨ ، وعزز الديموقراطيون مركزهم بتضامنهم مع الديموقراطيين الاشتراكيين لتأسيس حكم ديموقراطى فى ألمانيا وقد اقترح هوجو برويس الذى وضع أول مشروع لدستور ويمار انشاء حكومة المانية موحدة على أن تختص الولايات الالمانية بالشئون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية • وقد عارضت الولايات سلب السلطة من أيديها وأخيرا قبلت مشروع الدستور الذى وضعه برويس مع اجراء بعض تعديلات فيه بحيث ينشأ مجلس للولايات بدلا من مجلس الشيوخ الذى اقترحه برويس •

ولما كانت بروسيا تحت النظام الجديد الذى وضع لجمهورية ويمار تعتبر دولة داخل الدولة فقد شكلت لجنة فى عام ١٩٢٨ بغرض

اعادة تنظيم الولايات وقررت اللجنة الغاء حكومة بروسيا وادماجها فى حكومة الرايخ الالمانى .

وفى عام ١٩٣٢ أجريت الانتخابات العامة وأصبح النــازيون يسيطرون على بروسيا . وقد حاول برونتج مســتشار الرايخ وقف تيار النازية ولكنه عزل قبل أن ينفذ فكرته .

وهكذا يرى القارىء من اختلاف ظروف نشأة النظام الفدرالى فى أمريكا وألمانيا واختلاف وسائله أن كلا من النظامين اتجه وجهة مغايرة للآخر .

ففى أمريكا تم الاتحاد الفدرالى بالاتفاق والتراضى بــين الولايات فى حين أن هذا الاتحاد فى ألمانيا فرضته الولاية الكبرى وهى بروسيا على ولايات أضعف منها ولكنها ذات حقــوق وتقاليد موروثة . واذن فالنظام الفدرالى فى ألمانيا لم يكن متمشيا مع الأوضاع الديموقراطية والاصلاح القائم على مبادىء الحرية .

٢ ـ الوضع الدستورى للولايات :

فى عام ١٩٤٨ لم تكن الولايات الالمانية الاحدى عشرة أكثر من أقسام ادارية تابعة لحكومة الرايخ التى أقامها هتلر . وفى مناطق احتلال الحلفاء الغربيين لم يبق من هــذه الولايات ـ من الناحيــة التاريخية والتقليدية ـ الا ثلاث وهى بافاريا وبريمن وهمبورج ، أما الباقى فهى ولايات مستحدثة لم يلتفت فى انشائهــا الى الروابط

الثقافية والاقتصادية والولاء التقليـــدى : مثـــال ذلك أن ولايتى فورتمبرج وبادن قسمتا الى وورتمبرج ـ بادن ، وبادن ، وورتمبرج ـ هو هنزولرن ، ورفع البريطانيون شلزوريج هولشتينى الى مستوى الولايات ، وكونت من منطقة الرور وما حولها ولاية جـديدة هى شمالى الراين ـ وستفاليا .

والواقع أنه لم يكن لهذه الولايات الا بعض مظاهر الاستقلال، ولم يكن لديها سلطات حقيقية ، أما سيادتها على أراضيها فتكاد تكون فى حكم العدم ، وكانت السلطة الحقيقية فى منطقتى الاحتـــلال البريطانية والامريكية فى أيدى المجلس الاقتصادى المشترك .

٣ ـ موقف الاحزاب من النظام الفدرالى :

على الرغم مما كان يعترى هذا النظام الفدرالى من نقص فقد قبلته جميع الاحزاب الالمانية ماعدا الحزب الشيوعى . ذلك أن فكرة الوحـــدة كانت موضع نفور شـــعب قاسى الأمرين من الحـــكم الدكتاتورى ، فضلا عن أن بافاريا ووورتمبـــرج ـ بادن وهانوفر ومدن الاتحاد الهنسى وبلاد الراين كانت معاقل تاريخية للوطنيـــة المحلية . وعندما انعقد البرلمان الفدرالى كانت الغـالبية العظمى من الاعضاء تعتبر هذا النظام الفدرالى قضية مسلما بها ، وكانت نقطـــة الخلاف بينهم شكل هذه الفدرالية ومداها ولكن الشـــيوعيين بذلوا أقصى جهد فى مهاجمة فكرة انشاء حكومة فى المانيا الغربية ، ولما لم يفلحوا فى حملتهم حولوا اتجاههم الى المطالبة بتركيز الســلطة فى

الحكومة الجديدة فى أيدى برلمان شعبى يأتى عن طريق انتخابات حرة واقامة حكومة شعبية تعمل بتوجيه من هذا البرلمان .

والخلاف بين الحزب الاشتراكى الديموقراطى والحزب المسيحى الديموقراطى فى نظرة كل منهما الى الاتحاد الفدرالى أن الاشتراكيين كان شعارهم « تخطيط مركزى وادارة لامركزية » . أما المسيحيون الديموقراطيون فيرون أن تمنح الولايات حقوقا تشريعية واسعة وأن تكون للبرلمانات الاقليمية من سلطة التشريع ما للبرلمان الفدرالى .

٤ ــ دستور البرلمانات الاقليمية :

لم تقتصر مهمة البرلمان الفدرالى على أنه الوسيلة التى بها تشترك الولايات فى سن القوانين الفدرالية وتخطيط سياسة الدولة ولكنه الحارس على حقوق الولايات أو « مركز المراقبة » كما يقول الالمان ، فعن طريقه يستطيع ممثلو الولايات مراقبة نشاط الحكومة الفدرالية ولهم حق التدخل اذا تخطت الحكومة الفدرالية سلطاتها .

تكوين المجلس الثانى :

كانت هناك ثلاثة آراء بخصوص تكوين هذا المجلس :

فالاقتراح الاول أن يكون مجلسا مشكلا من ممثلى الولايات

والاقتراح الثانى أن يكون مجلس شيوخ تنتخب البرلمانات الاقليمية اعضاءه .

والاقتراح الثالث أن يكون مجلسا مشتركا تمثل فيه حكومات الولايات كما يكون به أعضاء ينتخبهم البرلمان الفدرالى .

وكانت الفكرة الراجحة فكرة انشاء مجلس شيوخ لأن هـذا يضم المواطنين الممتازين المعروفين بخبرتهم في الصـناعة وشـئون نقابات العمل وشئون الجامعات وغيرها ، غير أنها لقيت معارضة قوية من الديموقراطيين الأحرار والديموقراطيين الاشتراكيين وأحزاب الوسط والشيوعيين وعند الاقتراع تمت الموافقة على الاقتراح الأول وهو تشكيل مجلس من ممثلى الولايات •

مدى تمثيل الولايات :

كانت الخطوة التالية هي مدى تمثيـل الولايات في المجلس الفدرالى •

كانت القاعدة في المجالس السابقة أن يكون لكل ولاية صوت واحد يضاف الى ذلك صوت آخر في الولايات الكبرى عن كل ٧٠٠ ألف من السكان • وعلى هذا الاساس كان يمثل بروسيا في البرلمان الفدرالى طبقا لاحصاء ١٩٢٥ ، ستة وعشرون عضوا ويمثـل بافاريا أحد عشر عضوا وسكسونيا سبعة وورسمبورج أربعة وبادن ثلاثة وثورنجتى وهس وبريمن اثنان لكل منها وواحد لكل من الولايات الباقية •

ولكن هذا التقسيم واجه اعتراضا قويا بحجـة أن الولايات الكبرى تطغى على الولايات الصغرى ، ولذلك فان البرلمان الفدرالى الذي يعقد على هذه الاسس لايمثل الشعب الالماني تمثيلا صحيحا وانما يمثل الولايات الكبرى • وأخيرا تم الاتفاق على حل وسط ،

وهو أن يكون لكل ولاية ثلاثة أصـــوات ، على أن الولايات التى يزيد عدد سكانها على مليونين يكون لها أربعة أصوات والتى يزيد سكانها على ستة ملايين يكون لها خمسة أصوات •

نصيب حكومات الولايات من المناصب الكبرى فى البرلمان الفدرالى:

كانت القاعدة فى المجالس السابقة أن تأخذ كل ولاية حصتها من المناصب الكبرى فى البرلمان الفدرالى ، وكان كبار الموظفين يؤدون دورا هاما بحيث يصبح وجود الوزراء الاقليميين غير ضرورى الافى بعض المسائل الهامة ، ولكن الحزب الاشتراكى الديموقراطى اعترض على هذا الوضع قائلا : ان البرلمان الفدرالى يصـــبح بذلك هيئـــة بيروقراطية وهذا يتنافى مع روح الديموقراطية الصحيحة التى يجب أن تستجيب للرغبات الشعبية •

وأخيرا استقر الرأى على أن حق التصـــويت عن الولاية لايمارسه موظف مدنى ولا يتم عن طريق التليفـــون أو التلغراف ولكن يتم بحضور أحد وزراء الولاية بصفته ممثلا لحكومة هـذه الولاية •

٥ ـ السلطات المخولة للبرلمان الفدرالى :

من الناحية الشكلية كان البرلمان الفدرالى الجديد وسطا بين البرلمان الفدرالى لفترة ١٨٧١ ـ ١٩١٨ وبرلمان ويمار ، ولكنه من الناحية الموضوعية كان أقوى من الاثنين تمثيلا لمصالح الولايات •

ولهذا البرلمان الجديد وظيفتان احداهما تشريعية والاخرى تنفيذية، وتزداد سلطته التشريعية حتى تبلغ حد اجراء تعديلات دستورية ووضع القوانين الفدرالية بوجه عام ، والقوانين الفدرالية التي ترتبط بمصالح الولايات على وجه الخصوص •

التعديلات الدستورية :

لم يكن في دستور ويمار نص على حق مجلس الولايات في الاعتراض على التعديلات الدستورية • واذا لم يوافق على أي تعديل دستوري يجريه البرلمان الفدرالي فعليه أن يطالب باستفتاء شعبي عام وفي حالة التجائه الى الاستفتاء الشعبي فمن حق البرلمان الفدرالي الموافقة على التعديل بأغلبية الثلثين •

وتحت النظام الجديد كان هناك شبه اجماع على أن لمجلس الولايات السلطة في ادخال تعديلات دستورية مثله في ذلك مثل البرلمان الفدرالي على أن يتم التعديل بموافقة أغلبية الثلثين في كل من المجلسين •

في التشريع :

تسابقت الاحزاب السياسية المختلفة في تقديم اقتراحات خاصة بالاغلبية اللازمة في البرلمان الفدرالي لابطال حق مجلس الولايات في الاعتراض على التشريعات التي يصدرها البرلمان الفدرالي •

وقد انتهى الامر الى العمل بالقاعدة الآتية :

اذا اعترضت أغلبية مطلقة من أعضاء مجلس الولايات على

تشريع فيمكن ابطال اعتراضها بأغلبية مطلقة من أعضاء البرلمان الفدرالى ، واذا تم الاعتراض بثلثى الاعضاء فيمكن ابطاله أيضا بأغلبية الثلثين من عدد الاعضاء الحاضرين فى البرلمان الفدرالى بشرط ألا تقل نسبتهم عن الأغلبية المطلقة من مجموع الأعضاء .

وتنحصر سلطة مجلس الولايات الحقيقية فى التشريعات الخاصة بمصالح الولايات ، ففى هذه الحالة لابد من موافقة المجلس على التشريعات كى تصبح نافذة المفعول .

فى الناحية الادارية :

يمارس مجلس الولايات سلطات واسعة على الجهاز الادارى الفدرالى وهذا منطق طبيعى اذ أن النظام الفدرالى فى المانيا الغربية يقوم على اساس أن المهمة الاساسية للولايات الالمانية المختلفة مهمة ادارية . ويتضمن القانون الاساسى للدولة نصوصا واضحة صريحة عن العلاقات الدستورية بين الادارة الاقليمية والادارة الفدرالية . ومن حق مجلس الولايات التدخل المباشر فى القرارات الفدرالية الخاصة بهذه العلاقة . ومن هنا نجد أن مجلس الولايات يرتبط عمله ارتباطا قويا بالقرارات التى يتخذها الوزراء الفدراليون خاصة بالتشريعات المحلية .

٦ ـ السلطات التشريعية لكل من الاتحاد الفدرالى والولايات :

يحدد الدستور السلطات التشريعية المخولة للاتحاد الفدرالى

وطبقا للنصوص الدستورية فان الاتحاد له سلطة كاملة على ثلث المسائل التشريعية ، كما أنه يشترك مع مجلس الولايات فى الثلثين الباقين . على أنه من الملاحظ أن سلطاته فى المسائل المشتركة تطغى على سلطة مجلس الولايات بحيث يمكن القول أن هذه هى الاخرى داخلة فى نطاق سلطة التشريع الفدرالى .

والواقع أن الاحزاب البرلمانية كلها أجمعت على تركيز السلطات التشريعية فى البرلمان الفدرالى وقد جاء هذا فى وقت كانت المانيا تواجه فيه متاعب جمة بسبب النقص الخطير فى الانتاج الصناعى وفى الوقود والمواد الغذائية مما تحتم معه منح هذه السلطات للبرلمان الفدرالى لمواجهة الخطر .

سيطرة البرلمان الفدرالى فى المسائل التشريعية :

ترتكز هذه السيطرة على نقطتين : الاولى ما للبرلمان الفدرالى من حق مطلق فى بعض الميادين التشريعية ، والاخرى مشاركة للمجلس الاقليمى فى بقية التشريعات .

وقد حاولت سلطات الاحتلال الحدمن سيطرة البرلمان الفدرالى على الشئون التشريعية ولكن هذه المحاولات قوبلت باعتراض شديد واحتفظ البرلمان الفدرالى بسلطاته التشريعية الواسعة بحجة أنه لابد من صيانة الوحدة التشريعية والاقتصادية للبلاد .

ويلاحظ أن القانون الاساسى أفلح فى ابعاد سلطات الاحتلال

وكذا المحكمة العليا عن المسائل الخاصة بالحقوق التشريعية للبرلمان الفدرالى وهكذا استقرت السيطرة التشريعية لهذا البرلمان .

السلطات الأساسية والضمنية :

من المسلم به فى النظام الفدرالى أن هذا النظام يملك سلطتين: احداهما اساسية والاخرى ضمنية : فمن المسائل الاساسية تحديد موقع العاصمة الفدرالية وتحديد العلاقات بين سلطات الاحتلال والجمهورية الفدرالية . أما السلطات الضمنية فهى تلك التى لابد منها كى يستطيع الاتحاد الفدرالى ممارسة المسائل التى فى دائرة اختصاصه .

المسائل المختلف عليها :

لم يكن هناك خلاف بين الأحزاب على المسائل التى تقع فى دائرة اختصاص البرلمان الفدرالى وتلك التى تختص بها الاقاليم الا ما كان منها بطبيعته من اختصاص الولايات وحدها ، أى أنه لايمثل مصلحة عامة تشمل الوطن الالمانى أجمع ومن مثل هذه المسائل البوليس الجنائى الاقليمى وتعزيز البحث العلمى وتنظيم المحاكم الادارية والمسائل الخاصة بالمرور والطرق وتنمية الانتاج الزراعى وانتاج الغابات وتنظيم تجارة المواد الغذائية والبذور وما شابهها .

ومن المسائل التى تمسكت بها سلطات الاحتلال عدم السماح بوضع قوات بوليسية كبيرة تحت سلطة الحكومة المركزية .

٧ ـ الجهاز الادارى :

اذا كان الدستور قد قرر سيطرة البرلمان الفدرالى على المسائل التشريعيـــة فان الولايات بدورها حظيت بدور رئيسى فيما يختص بالشئون الادارية . ويرجع منح حكومات الولايات سلطات واسعة فى الشئون الادارية الى التجربة التى مرت بها المانيـــا فى دستور ويمار ، فقد أباح هذا الدستور لحكومة الرايخ انشاء أجهزة ادارية تابعة لها فى مختلف الولايات وكان من نتيجة ذلك فشـــل النظام الفدرالى فى ذلك الوقت .

وقد حدد القانون الاساسى الميادين التى يمارس فيها الاتحاد الفدرالى نشاطه الادارى بوسيلتين :

١ ـ تحديد مدى الادارة الفدرالية .

٢ ـ تحديد مدى ونوع الظروف التى تستطيع فيها الحـكومة الفدرالية التدخل فى السلطات الادارية المخولة للولايات .

القيود المفروضة على تدخل الحكومة الفدرالية فى الشـــئون الادارية للولايات :

يفترض القانون أن الجانب الأكبر من التشريعات الفدرالية يوكل أمر تنفيذها الى السلطات الحاكمة فى الولايات على أن تتحمل وحدها مسئولية التنفيذ . واذا حدث أن احدى الولايات عطلت أو عجزت عن تنفيذ التزاماتها الفدرالية طبقا للقانون الأساسى للدولة أو

للتشريع الفدرالى ففى هذه الحالة يصبح من حق الحكومة الفدرالية أو بمعنى آخر الوزارة الفدرالية اتخاذ الاجراءات الضرورية اللازمة لارغامها على الوفاء بهذه الالتزامات بشرط أن يتم ذلك بموافقة مجلس الولايات . وتستطيع الولاية التى يقع عليهـــا الارغام أن تلجأ الى المحكمة الدستورية ، ومن حق الحكومة الفدرالية كذلك أن تفرض نوعا من الاشراف كى تضمن مستوى الكفاية الادارية فى الولايات فى تنفيذ القوانين الفدرالية . وهذا يتم بوساطة ارسال مندوبين مـن حقهم الاتصال بالسلطات العليا فى الولايات للحصول على العلاقات اللازمة لحسن أدائهم لمهمتهم .

٨ ــ الشئون المالية :

من المشكلات الكبرى التى واجهها واضعو الدستور الفدرالى مشكلة من له سلطة فرض الضرائب وجبايتها : هل يكون ذلك من حق الحكومة المركزية أو يترك لحكومات الولايات الحرية فى تدبير مواردها المالية ؟

اذا طبقنا النظام المعمول به فى الولايات المتحدة الامريكية أدركنا أن حق تدبير الموارد المالية أمره متروك للولايات نفسها فهى أدرى بمدى مايحتمله سكان الولاية من أعباء ضريبية ومايمكن الانتفاع به من موارد هذه الولاية . غير أن واضعى الدستور الفدرالى لم يوافقوا على اتباع الطريقة الامريكية ، وهنا يقول الدكتور هويكر أشوف وزير حكومة مالية بروسيا :

« اننا فى ألمانيا لا نستطيع أن نجارى النظام الأمريكى .
ففى الولايات المتحدة من الممكن أن تفرض الحكومة الفدرالية
ضرائبها الخاصة بالدخل وأن تفرض كل من الولايات ضرائبها
أيضـــا . كذلك تستطيع الحكومة الفدرالية تحديد ضرائب
الشركات بتشريعاتها الخاصة كما تستطيع كل ولاية على حدة
أن تحدد فئة هذه الضريبة داخل نطاق الولاية ولـــكن ألمانيا
فقيرة ، واذا فهى تنيط فـــرض الضرائب وجمعها باحـــدى
الحكومتين : فاما الحكومة الفدرالية واما حكومة الولاية . »

ووجهة النظـر الألمانية هذه لم ترق لســلطات الاحتلال التى
كانت تعارض أى اتجاه لتركيز السلطة فى أيدى الحكومة المركزية.

عرض تاريخى لوجهة النظر الألمانية فى الأموال العامة :

وضعت أسس النظام الضريبى الفدرالى منذ عام ١٨٣٤ عندما
دخلت غالبية الولايات الألمانية فى اتحاد جمركى مشترك .

وعند انشاء الرايخ الألمانى الثانى فى عام ١٨٧١ اتخذ لنفســه
اختصاصا تشريعيا كاملا على الرسوم الجمركية وضريبة الانتاج .
وظلت الحال كذلك حتى عام ١٩١٨ . وكان من حق الرايخ فرض
ضرائب مباشرة ولكنه لم يستعمل هذا الحق الا فى فترة الحرب العالمية
الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) لتمويل ميزانية الحرب .

وفى ظل دســـتور ويمار استمر الرايخ فى ممارسة حقه فى
فرض أغلبية الضرائب وجبايتها .

ولما جاءت الحكومة الاشتراكية الوطنية سلبت مابقى لهـــا من سلطة فى فرض الضرائب وأصبحت جميع أنواع الضرائب تحت سلطة الحكومة المركزية •

ولما بدأت سلطات الاحتلال عملها فى ألمانيا عام ١٩٤٥ وجدت أن الجانب الأكبر من الضرائب تحت سلطة الحكومة المركزية فأبقت الحال على ما كانت عليه ، وكل ما هنالك أنها أصبحت تتولى جباية الضرائب بدلا من الحكومة المركزية المنحلة •

٩ ـ تدخل سلطات الاحتلال :

لقد تبين لنا حتى الآن أن الحكام العسكريين لمناطق الاحتلال كانوا على اتفاق فيما يخص الأساس الفدرالى للقانون الأساسى • والواقع أن هذا الاتفاق جاء نتيجة للتساهل الذى أبدته بعض النواحى تجاه الأخرى • ولقد رأينا فى مؤتمر لندن كيف كان الخلاف شديدا بين وجهة النظر الفرنسية من ناحية ووجهة النظر الأنجلو أمريكية من ناحية أخرى •

توجيهات الحلفاء تفتقر الى الايضاح والتحديد :

كانت القاعدة الاولى التى وضعها الحكام العسكريون لمنـاطق الاحتلال فى ألمانيا ـ التى استرشد بها مؤتمر سيمسيه والمجلس البرلمانى ـ انشاء جهاز حكومى فدرالى فى ألمانيا يستهدف فى النهاية اعادة انشاء ألمانيا المتحدة ، على أن يكون مفهوما أن هذا النظام الفدرالى يصون حقوق الولايات المشتركة فى الاتحـــاد ويمنح الحكومة

المركزية سلطة كافية ويحتوى على ضمانات لصيانة حقوق الأفـراد وحرياتهم .

وكانت خطة الحلفاء المبدئية هى الاكتفاء بتقديم توجيهات عامة وتجنب التدخل المباشر فى المناقشات التى تدور فى المجلس البرلمانى الألمانى . وكانت سلطات الاحتلال هذه تعتمد على الاتصالات غـير الرسمية بين مندوبيها والمندوبين الألمان ، ولكن خطة سلطات الاحتلال باءت بالفشل وكثرت الخلافات بينهم بشأن نظام الاحتلال وطـريقة ادماج منطقة الاحتلال الفرنسية فى المنطقتين البريطانية والأمريكية .

وكان من المتوقع أن تتسع شقة الخلاف بين سلطات الاحتـلال فتشمل الدستور الألمانى نفسه غير أن لهفة الحلفاء الغربيين على ضم ألمانيا الغربية الى منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى أدى بها الى تجنب اقحام سلطات الاحتلال فى المسائل المتعلقة بالدستور الألمانى الجديد .

واتجهت الخطة الاستراتيجية التى وضعها الألمان الى اعـداد الدستور الجديد ثم عرضه على سلطات الاحتلال كتلة واحدة ، وكان اعتقـادهم أن هذه السـلطات لن تلبث أن توافق عليـه برمته أو ترفضه برمته .

وعند اجتماع زعماء الأحزاب الألمانية مع الحكام العسـكريين لمناطق الاحتلال فى ١٦ من ديسمبر حاول الدكتور كونراد اديناور أن يفتح باب المناقشة فى تكوين مجلس الولايات وسلطاته وكذا فى

المسائل الماليةوأن يطلب الحكام العسكريين بابداءوجهة نظرهم فى هذه المسائل ، غير أنه كان موضع نقد شديد من ممثلى الحـــزب الاشتراكى والديموقراطيين الأحرار وأحزاب الوسط • وقد رد أديناور على هؤلاء بأنه لم يفهم قصد ممثلى الأحزاب الأخرى عندما اجتمع بهم ، ولكن ممثلى الأحزاب الأخرى أيقنوا أنه كان يقصد بالالتجاء الى سلطات الاحتلال أن يحرز مكاسب للحزب الديموقراطى المسيحى على حساب الأحزاب الأخرى •

المناقشات التى دارت بين الحكام العسكريين :

فى ١٦ من فبراير بدأ الحكام العسكريون مناقشة الدســـتور الألمانى الجديد وفى أثناء المناقشات قدم مستشاروهم الماليون والسياسيون اقتراحات بادخال تعـــديلات على النصوص التى قدمهـا المندوبون الألمان • وقد وجه كل من الجنرال كوينج الحاكم العسكرى لمنطقة الاحتلال الفرنسية والجنرال كلاى قائد منطقة الاحتلال الأمريكية نقدا شديدا الى الدستور الجديد •

وانه وأن كانت وجهـــة النظر الامريكية والفرنسية تلاقتا عند النظام الفدرالى كانت كل منهما تعالج موضوعا من زاوية خاصة •

كانت فرنسا ترى فى النظام الفدرالى نوعا من توزيع السلطة فى ألمانيا وعدم تجميعها فى حكومة مركزية • أما الهدف الرئيسى لفرنسا فهو وضع تحفظات شديدة فى النظام الأساسى لســـلطات الاحتلال بشأن استبقاء اشراف الحلفاء مع ألمانيا وتقييد حرية ألمانيـا

فى التنمية الصناعية والسيطرة على موارد اقليمى الرور والسار لاعتقادها أن هذه أشياء لابد منها لأمن فرنسا ، أما النظام الفدرالى فى ذاته فلم يكن يعنى فرنسا كثيرا أو قليلا . وتتيجة لذلك فقد كان موقف فرنسا من النظام الفدرالى فى ألمانيا يتسم بالصلابة والمرونة فى آن واحد .

فمن جهة كانت فرنسا تستهدف لا مركزية واسعة المدى تزيد فى اتساع مداها على ماتطلبه حليفتاها بريطانيا وأمريكا ولكنها لم تتمسك بطريقة معينة لتحقيق ذلك الهدف ، بل كانت على استعداد للانتقال من خطة الى أخرى للتوفيق بينها وبين حلفائها ما دامت هذه الخطة لا تخرجها عن الهدف الذى تسعى لتحقيقه .

والواقع أن فرنسا كانت تدرك ما تبتغيه الولايات المتحدة الألمانية من النظام الفدرالى أكثر من حليفتيها ،ولو أن سلطات الاحتلال عملت بمشورة فرنسا ما وقع صدام بينها وبين الألمان . وأهم ما امتاز به موقف الجنرال كونيج والحاكم العسكرى لمنطقة الاحتلال الفرنسى هو العمل على حماية الادارات الاقليمية من تدخل السلطات الفدرالية وهذا ما يتفق كثيرا مع وجهة نظر الولايات الألمانية .

وبينما كانت المحادثات الخاصة بموقف سلطات الاحتلال من الدستور الألمانى المقترح تسير سيرها العادى وجدنا أن سلطات الاحتلال الفرنسية والبريطانية وقفت فى صف على حين وقف الجنرال كلاى ممثل سلطات الاحتلال الأمريكية فى صف وحده .

كان ممثلا الاحتلال البريطاني والفرنسي على قرب من حكوماتهما يتلقون تعليماتهما السريعة أما جنرال كلاى فتفصله عن واشنطون آلاف الأميال وكان لديه تفويض من حكومته بأن يتصرف في الموقف بما يرى ..

والخطأ الذي وقعت فيه أمريكا ـ عن حسن قصد منها ـ هو اصرار الجنرال كلاى على أن يكون النظام الفدرالى في ألمانيا صورة للنظام الفدرالى الأمريكي وتجاهل بذلك الاعتبارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية التي تسود ألمانيا بل ورغبات الألمان أنفسهم باستثناء البافاريين . وكان كلاى يرى أن الدستور به نقص كبير من ناحية ازدواج حق المواطن بين الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات وأن حق الولايات في التشريع مبهم كما أنها محرومة الاستقلال بتدبير شئونها المالية . كذلك كان يرى الجنرال كلاى أن لكل من الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات الحق في اقامة نظامها القضائي والادارى الخاص بها .

فاذا انتقلنا الى موقف بريطانيا من النظام الفدرالى المقترح لألمانيا نجد أن هم بريطانيا الأول هو التعجيل بتحميل الألمان مسئولية تدبير شئونهم بأنفسهم حتى لا يتحمل الاقتصاد البريطاني أعباء نفقات الاحتلال وتقديم المعونة لألمانيا وهي فيما هي فيه من العجز . وكان الجانب البريطاني يخشى أن يؤدى أى اعتراض أو اقتراح تعديل في الدستور الى اطالة الاجراءات ، ومن ثم الى تأخير الوقت الذي يتحمل فيه الألمان شئون تنظيم حكومتهم . وكان لدى بريطانيا

فكرة أخرى ترتبط بالعدالة ، فهى ترى أنه من العـدل ترك الحرية للألمان فى وضع النظام الذى يرونه أوفق لحكم بلادهم طالما أنهم سوف يتحملون مستقبلا مسئولية رعاية هذا النظام .

أضف الى هذا أن حكومة العمال البريطانية كانت تعطف عـلى الحزب الاشتراكى الديموقراطى والحزب المسيحى الديموقراطى الحر فى حين أن أمريكا كانت تقف من الاشتراكين الألمان موقف الريبة .

وكان هناك أسبوعان من التوتر وحرب الأعصاب وقف فيهما كل من ممثلى سلطات الاحتلال وممثلى الأحزاب الألمانية موقف الريبة والحذر . وراجت الشائعات بأن سلطات الاحتلال لديها خطة للاتفاق مع الحزب الديموقراطى المسيحى وهـــو صاحب الغالبية فى ألمانيا الغربية وذلك فى حالة امتناع الاشتراكين عن التمشى مع رغبات الحلفاء .

وكانت هناك اشاعة أخرى مضادة بأن أرنست بيفين وزير خارجية بريطانيا سوف يحاول اقناع زميليه الامريكى والفرنسى عند اجتماعه بهما فى مؤتمر وزراء الخارجية فى واشنطون بوجهة النظـر البريطانية التى ترمى الى التفاهم مع الحزب الاشتراكى الديموقراطى .

وفى ٥ من ابريل تلقت لجنة وضع الدستور الألمانى برقية من مؤتمر وزراء خارجية الحلفاء المنعقد فى واشنطون تشير الى أن وزراء خارجية المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا قد أحيطوا علما بأن لجنة الدستور تضع مواد القانون الأساسى بالاتفـــاق مع ممثلى

الأحزاب الألمانية المختلفة وان هذه اللجنة ستجعل فى اعتبارها الأول التوصيات التى قدمها الحكام العسكريون فى مناطق الاحتلال الثلاث البريطانية والامريكية والفرنسية وهذه التوصيات تطابق نصوص اتفاقية لندن التى تقضى بانشاء حكم فدرالى ديموقراطى فى ألمانيا .

ويرى وزراء الخارجية الثلاثة أن تكون القرارات التى تضعها لجنة الدستور بحيث تؤدى الى التعاون مستقبلا بين السلطات الفدرالية الألمانية وسلطات الاحتلال .

وهكذا بدت برقية وزراء الخارجية وكأنها تأييد لموقف الحكام العسكريين فى حرب الأعصاب الناتجة بينهم وبين ممثلى ألمانيا .

وكان لبرقية واشنطون وقع سيىء على نفوس أعضاء الحزب الاشتراكى الديموقراطى حتى انه عقد اجتماعا هاما فى هانوفر ووضع مسودة جديدة للدستور على ضوء موقف سلطات الاحتلال . وانبرى الدكتور اديناور وحزبه المسيحى الديموقراطى للتنديد بموقف الاشتراكيين ووصفهم بأنهم يسعون الى الفرقة ويعطلون توحيد ألمانيا .

وأخيرا عقد أعضاء لجنة وضع الدستور اجتماعا مع الحكام العسكريين على أن يكون هذا آخر اجتماع يعقد بين الطرفين للبحث فى نصوص الدستور المقترح . ولم يسع الحكام العسكريين الا الموافقة على الصيغة التى قدمها الألمان ، حتى أن الجنرال كلاى نفسه قال : لم يسعنى بعد أن رأيت استعداد زميلى البريطانى والفرنسى للموافقة على الدستور المقترح الا أن أنزل على رغبتهما والا

اتهمت بأنى تسببت فى تعطيل انشاء حكومة فدرالية فى ألمانيا الغربية •

وما ان تمت موافقة ممثلى سلطات الاحتلال حتى بادرت لجنة وضع الدستور بتقديمه الى المجلس البرلمانى فوافق عليه فى ٨ من مايو كما صدقت عليه سلطات الاحتلال فى ١٢ من مايو •

١٠ ـ النتائج :

يتبين لنا مما سبق أن الصيغة النهائية للدستور الفدرالى انما هى من وضع الألمان أنفسهم ، وهى تتمشى مع التقاليد الألمانية مع بعض تعديلات لمطابقة الظروف الطارئة للتوفيق بين وجهات النشاط المختلفة التى تسود ألمانيا الغربية فى الوقت الحاضر • ولم يكن لسلطات الاحتلال أثر كبير فى وضع نصوص الدستور الا فيما يتعلق بحق الولايات فى تقدير وجباية الضرائب الرئيسية • ولما كان هذا لا يتعارض مع رغبة أقلية كبيرة من الألمان وأنه يتمشى مع ما سبق أن جرى به العرف فى ألمانيا فهو والحالة هذه يتفق مع القول بأن الدستور كان من وضع الألمان أنفسهم •

هناك رأى يقول بأن نقل السلطة من أيدى قوات الاحتلال الى حكومة ألمانية مسئولة فى عام ١٩٤٨ كان سابقا لأوانه ولكن ما دام ذلك قد تقرر فعلى دول الاحتلال أن تترك للألمان الحرية الكاملة فى تنظيم شئونهم بأنفسهم ولهم فقط أن يحصلوا على الضمانات التى تصون الأمن •

وقد خرج مجلس الولايات من هذا النضال وهو حجرالزاوية في بناء النظام الفدرالى فى ألمانيا • فهو أكثر أهمية للدفاع عن حقوق الولايات ومصالحها من المحكمة الدستورية نفسهـــا وخاصة ان الألمان لايفسحون المجال أمام السلطات القضائية لاعادة النظـر فى التشريعات الفدرالية •

حقيقة إن المحكمة الدستورية تعتبر فيصلا فى المسائل الخاصة بأى نـزاع يتعلق بمدى ما لمجلس الولايات من سلطات ، ولـكن لا ننسى من جهة أخرى أن هذا المجلس يعين نصف أعضاء هـــذه المحكمة •

أضف الى ذلك ان طريقة تكوين هذه المحكمة الدستورية واجراءاتها يمكن تغييرها بقانون فدرالى •

وقد أثبت مجلس الولايات فى السنوات الخمس الأولى مـن الحكم الجمهورى أنه يمثل مصالح الولايات أكثر من أى مجلس سابق من نوعه •

والواقع ان اعتماد النظام الفدرالى الى حد كبير على مجلس الولايات أثار انتقادا شديدا فى ألمانيا ، وقيل بحق أنه لو اتفق وجود حزب وطنى يسيطر على البرلمان الفدرالى ـ ربما فيه عدد كاف من أعضاء مجلس الولايات ـ لأمكن تعديل بل الغاء الأوضاع الفدرالية التى نص عليها الدستور • وهذا حقيقى ولكنه يصدق أيضا على أى نظام فدرالى حتى النظام الأمريكى نفسه • اذ لو استطاع أى حزب

أمريكى أن يسيطر على الكونجرس وثلاثة أرباع الهيئات التشريعية فى الولايات لأمكنه اجراء أى تعديل فى النظام الفدرالى الأمريكى دون أن يلقى معارضة •

وفى ألمانيا نجد أن مجموعة أصوات بافاريا وسكسونيا السفلى ، وهما الولايتان اللتان تشتد فيهما نزعة الحكم الذاتى بالاضافة الى أية ولاية من الولايات السبع الأخرى تنضم اليها ، كافية لابطال أى تعديل دستورى يمس النظام الفدرالى •

أضف الى ذلك ان أى تعديلات دستورية ترمى الى الغاء وضع الولايات بصفتها وحدات قائمة بنفسها مكونة للاتحاد الفدرالى أو ابطال حقها فى الاشتراك فى التشريع الفدرالى غير مسلم بها مطلقا •

ويمكن ايجاز ما قدمنا فيما يلى : ان النظام الفدرالى فى ألمانيا الغربية يمتاز بأمرين :

١ ـ اعتراف كل ولاية على حدة واعتراف الاتحاد بوجه عام بأن المهمة المنوط بها كل من الولايات والاتحاد تقوم على أساس تقديم مصلحة الشعب على أية فئة أو ولاية معينة •

٢ ـ ان النظم الموضوعة لحماية الاتحاد الفدرالى انما هى فى جوهرها سياسية وليست صفتها القضائية الا اعتبارا ثانويا •

هذا وان ما يتصف به النظام الفدرالى من مرونة مقترنة بالضمانات الكافية ليوحى بأن الالمان بعد محاولات متعددة وأخطاء كثيرة قد اكتشفوا أخيرا أنهم عثروا على ضالتهم المنشودة وهى اتحاد فدرالى يتسم بالاستقرار والبقاء •



الفصل الثالث

الحكومة الفدرالية البرلمان الفدرالى
رئيس الجمهورية

١ ــ الحوادث التى جرت فيما بين مارس سنة ١٩٣٠ ومارس سنة ١٩٣٣ وما خلفته من آثار :

عندما بدأت لجنة وضع الدستور النظـــر فى سلطات رئيس الجمهورية والمستشار (رئيس الوزراء) والوزراء الفدراليين والعلاقة القائمـــة بين هؤلاء بعضهم وبعض وبينهم وبين البرلمان الفدرالى ، وضعت اللجنة نصب أعينها الظروف التى مكنت هتلر أولا من استغلال الموقف ثم ما قام به بعد ذلك من الغاء دستور ويمار وسيطرته على ألمانيا كلها •

وليس معنى هذا أن دستور ويمار كان به من النقص ما أتاح لهتلر احداث الانقلاب وذلك ان هتلر لم يصل الى ما وصل اليه نتيجة استفتاء شعبى أو بعد اجراء انتخابات عامة ، لا ، بل نه لم يكن قد حصل على أغلبية فى مجلس الريخستاج ، ولكن لايغيب عن أذهاننا ان دستور ويمار كان يتسم بالمثالية ، فقد جمع بين دفتيه خير ما فى دساتير العالم •

أما لجنة وضع الدستور الجديد فغالبية أعضائها كانوا أعضـــاء فى الرايخ أو فى برلمان بروسيا أو فى الاحزاب البرلمانية • وهم عند

اجتماعهم لوضع الدستور الجديد لم يقعوا تحت تأثير فكرة خيالية أو وهم باطل بل كانوا واقعيين يراعون الأوضاع القائمة فعلا فى ألمانيا والظروف المحيطة بها .

فى مارس سنة ١٩٣٠ قامت آخر حكومة ائتلافية فى ويمار ، وكان المستشار هو هيرمان موللر من الحزب الاشتراكى الديموقراطى أما حكومة الائتلاف فتتكون من الحزب الاشتراكى الديموقراطى ومن الحزب الديموقراطى وحزب الشعب والحزب البافارى ، ولم تكن هذه الوزارة الائتلافية تعمل طبقا لسياسة مشتركة لأن كل حزب كان يحتفظ باتجاهاته الخاصة . كما أن المستشار كان يواجه ضغطا متواصلا من الأحزاب المكونة للائتلاف مطالبة بمناصب لأعضائها وزيادة فى التمثيل النسبى طبقا لكبر الحزب واتساع دائرة نفوذه .

ولقد سقطت وزارة موللر بسبب الخلاف القائم بين الأحزاب المكونة للائتلاف الوزارى على رفع نسبة التأمين ضد البطالة وقامت على أثرها وزارة هينريش براوننج من أحزاب الوسط ومن الأحزاب البورجوازية ، وهذا مما أدى الى ضعف وزارته لافتقارها الى تأييد الأحزاب اليمينية المتطرفة . وأصدر براوننج برنامجه المالى عن طريق قرارات جمهورية بدلا من أن تمر بالطريق العادى وتحصل على موافقة الريخستاج ، ولما اقترع الريخستاج ضد هذه الاجراءات ، عمد براوننج الى حله واجراء انتخابات جديدة فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ . وفى هذه الانتخابات قفزت مقاعد النازى من ١٢ الى ١٠٧

وكان أمام هتلر عدة أبواب مفتوحة : فاما أن يسيطر بالقوة ،

وأما أن يفوز بأغلبية في الريخستاج ، واما أن يدخل في ائتـــلاف برلمانى وأخيرا يقنع رئيس الجمهورية بتعيينه مستشـــارا مع منحه سلطات استثنائية لمواجهة الطوارىء •

وقد أخذ هتلر يقلب فكره فى أى الطرق يتبع وأخيرا لاحت له فرصة طيبة عندما قفزت نسبة مؤيديه فى انتخابات برلمان بروسيا من ١٨ر٣٪ الى ٣٦ر٣٪ • ولما اختار المارشال هندنبورج رئيس الجمهورية رفرانزفون باين لمنصب الاستشارية بدلا من موللرلقى تأييدامن الجيش ومن هتلر • وفى هذه الفترة عمل هتلر على زيادة عدد أعضاء حزبه الوطنى الاشتراكى فى الريخستاج فقفز عددهم من ١٠٧ الى ٢٣٠ ، وصاروا هم والشيوعيون يكونون أغلبية برلمانية ، مثلما حدث من قبل فى برلمان بروسيا • وفى الانتخابات البرلمانية التالية ازداد عدد الأعضاء الشيوعيين مما أفزع الوطنيين وعلى الأخص الجنرال كورتفون شليخر فاستقالت وزارة فون باين وبدأ المارشال هندنبورج يستأنف اتصالاته بهتلر •

وأخيرا استقر الرأى على قيام وزارة ائتلافية من الوطنيـين والوطنيين الاشتراكيين وأحزاب الوسط على أن يتولى هتلر منصب المستشارية ويكون فون باين نائبا له • ومن المناصب الهامة التى حصل عليها حزب النازى منصب وزير داخلية بروسيا حيث تولاه جورنج •

ولما أجريت انتخابات جديدة فاز النازى بأغلبية فى الريخستاج بعـــد أن قام جورنج بدور هام فى اخماد انفاس الشيوعيين ســواء بالارهاب أو بالاعتقال أو بالسجن •

ونخرج من كل هذه المتناقضات بأن تركيز السلطات العليا فى أيدى الريخستاج ورياسة الجمهورية أدى الى نتيجتين هامتين :

الأولى : أن الأحزاب البرلمانية عجزت عن وضع برامج حزبية انشائية كما عجزت عن تحمل مسئولية تكوين حكومة قادرة على تنفيذ سياسة مرسومة واعداد القيادة اللازمة لادارة شئون البلاد فى أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية •

والنتيجة الأخرى : هى أن السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية فى خلال الأزمات البرلمانية الطويلة الأجل يمكن اساءة استخدامها واستغلالها فى القضاء على الحكم الدستورى •

ولذلك عكفت لجنة وضع الدستور الجديد على ايجاد حل لمشكلة اقامة حكومة قوية من الأحزاب البرلمانية المختلفة دون أن تمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة كما كانت الحال فى دستور ويمار •

ولكن هذا ليس بالأمر الهين : فالحكومة المكونة من عدة أحزاب لا تستطيع بأية حال أن تؤدى عملا تنفيذيا ذا فاعلية حقيقية لأنه ينقصها التناسق والانسجام ، كما أنه لم يبد فى الأفق القريب امكان قيام حزب واحد أو حزبين كبيرين فىألمانيا يستطيع أحدهما أو كلاهما الحصول على الأغلبية البرلمانية اللازمة لقيام وحدة أو قيامهما وحدهما بتشكيل مثل هذه الحكومة القوية •

ورأت اللجنة أن تحد من السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الى حد كبير : من ذلك أن يتم انتخابه بوساطة نواب الجمعية الوطنية

بدلا من أن يتم ذلك بانتخابات شعبية مباشرة،وليس لرئيس الجمهورية الحق في ارغام الولايات على اتباع طريق معين يريده هو ، كما انه ليس له الحق في اصدار تشريعات لقرارات جمهـــورية في حالات الطوارىء • وليس لرئيس الجمهورية الرأى النهائي في اختيـــار مستشار الجمهورية (رئيس الوزراء) ، كما أنه ليس من حقه اعفاء المستشار من منصبه أو حل البرلمان الفدرالى (البوندستاج) الافى حالة واحدة •

هذا موجز للعلاقات التي حددها الدستور الجديد بين المستشار والبرلمان الفدرالى ورئيس الجمهورية •

٢ ـ تشكيل السلطة التنفيذية :

هل الجمهورية برلمانية أو رياسية ؟

أول ما واجه لجنة وضع الدستور بعد أن استقر رأيها على ايجاد حل لمشكلة الحكم باقامة هيئة نيابية من الأحزاب المختلفة ، هو اما الاحتفاظ بالجمهورية البرلمانية التي أقرها دستور ويمار من قبل أو التخلي عن هذه التقاليد الماضية نهائيا وانشاء هيئة تنفيذية منتجة الى فترة معينـــة •

كان رأى الاشتراكيون الديموقراطيون الاحتفاظ بالشكل البرلمانى للحكومة مع العمل على تدعيم هذا النظام ، أما الحزب الديموقراطى المسيحى فقد وافق أيضا على وجهة نظر الاشتراكيين بشرط اجـــراء

اصلاح فى نظام الانتخاب يبعث على وجود نوع من الاستقرار للحكومة ٠

فاذا انتقلنا الى حزب الديموقراطيين الأحرار وجدناه يسعى بكل جهده لاقامة هيئة تنفيذية منتخبة لفترة معينة ، وكان من رأيهم أن تقوم الجمعية الوطنية بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات على أن يكون من حقه وضع السياسة العامة للدولة وتعيين الوزراء وأن يجرد من السلطات التى كانت ممنوحة سابقا لرئيس الجمهورية فى حالات الطوارىء كما يجرد من حق حل البرلمان الفدرالى ٠

وهكذا استقر الرأى فى النهاية على أن تكون الجمهورية برلمانية لا رياسية ٠

انتخاب المستشار :

قضت نصوص الدستور الجديد على أن يكون انتخاب المستشار على ثلاث مراحل : فقد يقدم رئيس الجمهورية اسم مرشح الى البرلمان الفدرالى بحيث يتم انتخاب هذا المستشار اذا ما حاز أغلبية الأصوات فاذا لم يوافق البرلمان على مرشح الرياسة فعليه أن يقدم من طرفه مرشحا آخر يحوز الأغلبية فى فترة ١٤ يوما ٠ فاذا لم يتم انتخاب المستشار فى مدى الأربعة عشر يوما فمن حق رئيس الجمهورية فى مدى سبعة أيام أن يعين المرشح الذى أحرز غالبية الأصوات عند الانتخاب أو أن يعمد الى حل البرلمان ٠

وهذه الطريقة تجعل دور رئيس الجمهورية فى اختيار المستشار دورا قانونيا .

كذلك حددت مهلة أدناها أربعة أيام وأقصاها ٢٣ يوما لتشكيل الوزارة الفدرالية فاذا لم يتم التشكيل فى هذه الفترة فهناك حلول ثلاثة : فاما حل البرلمان ، واما أن يقـوم مجلس الولايات بدلا من البرلمان الفدرالى بانتخاب المستشار ، واما أن يتم انتخاب المستشار فى البرلمان الفدرالى نفسه بنسبة أقل من الأغلبية المطلقة .

وقد رأت الأحزاب البرلمانية من مصلحتها أن تتفق بطريقة ما على انتخاب المستشار والا فانها مهددة بحل البرلمان الفدرالى ومواجهة انتخابات جديدة اذا مضت المهلة الدستورية التى يبلغ أقصى مدى لها ثلاثة أسابيع دون أن تنتهى الى رأى قاطع فى انتخاب المستشار .

ـ تعزيز سلطة المستشار واضعافه سلطة رئيس الجمهورية : ـ

ما ان انتهت لجنة وضع الدستور من طريقة انتخاب المستشـار حتى اتجهت الى تعزيز سلطته نسبيا حيال الأحزاب البرلمانية وحيال رئيس الجمهورية وحيال زملائه فى الوزارة الفدرالية . فوضع نص يقتضى بأن يعبر البرلمان الفدرالى عن عدم ثقته بالمستشار بانتخاب خلف له يحوز أغلبية أصوات الأعضاء . ومن ناحية أخرى فقد منح المستشار حق طلب الثقة من البرلمان ، فاذا لم يحصل على الثقة فمن حقه حل البرلمان بعد الحصول على موافقة رئيس الجمهورية أو مطالبة رئيس

الجمهورية باعلان حالة الطوارىء • كذلك ليس من حق رئيس الجمهورية أن يعزل المستشار دون أن يكون البرلمان قد انتخب خلفا له • أما سيطرة المستشار على الوزارة فمبعثها النص الرسمى على أنه وحده المسئول عن السياسة العامة للدولة وكذلك لأنه الوحيد من بين أعضاء الوزارة الذى يتم انتخابه فى البرلمان الفدرالى وأنه مسئول شخصيا أمام هذا البرلمان وان تعيين الوزراء وبقاءهم فى مناصبهم متوقف على قرار منه •

الاقتراع بعدم الثقة :

كان من ضمن قرارات شيمسيه أن البرلمان الفدرالى يستطيع أن يعبر عن عدم ثقته بالمستشار بانتخاب خلف له ومطالبة رئيس الجمهورية بعزل المستشار السابق • وهذا النص يقوى مركز المستشار لأن موافقةأغلبية أعضاء البرلمان علىانتخاب خلف للمستشار ليست بالمسألة الهينة بالنسبة للأوضاع الحزبية القائمة فى ألمانيا •

حل البرلمان الفدرالى وتشريعات الطوارىء :

ولما كانت لجنة الدستورقد أقرت نظام انتخابمستشار يستندالى أقلية برلمانية فقد عملت على تدعيم سلطتهتجاهالأغلبيةالبرلمانية المنشقة عليه بحيث تستطيع عند الضرورة أن تعطل الموافقة على التشريعات المختلفة • ذلك أن اللجنة خصته باجراءين :

فاما أن يهدد بحل البرلمان أو يعلن تشريعات الطوارىء • واذا

كان من حق المستشار أن يعمد الى حل البرلمان فان هذا الحق يخضع لعدة قيود • فعليه قبل أن يشرع فى اتخاذ هذا الاجراء أن يتقدم للبرلمان بطلب الثقة وأن يتم الاقتراع على الثقة بالمستشار أو سحبها منه قبل أى اجراء خاص بحل البرلمان • واذا ما عمد المستشار الى اتخاذ قرار بحل البرلمان • فان البرلمان من ناحيته يستطيع أن يوقف قرار الحل بانتخاب خلف لهذا المستشار •

حقيقة ان لرئيس الجمهورية حرية التصرف فى موافقة المستشار على حل البرلمان أو رفض طلبه ولكن حرية التصرف هذه مقيدة بالمصلحة العامة ، وبأن المستشار قد يعمد الى اعلان تشريعات الطوارىء • وفى أى من هذه الحالات فان الموقف لابد أن يثير أزمة دستورية قد تنتهى باستقالة المستشار أو رئيس الجمهورية •

واذا ما تقدم المستشار بطلب اعلان تشريعات الطوارىء فانه لابد له من الحصول على موافقة رئيس الجمهورية وكذلك على موافقة مجلس الولايات على أن تعرض كل تشريعات الطوارىء على البرلمان الفدرالى ، فاذا رفضها أو أجرى فيها تعديلات لا توافق عليها الحكومة فان مشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة تصبح قوانين فعلية اذا حصلت على موافقة مجلس الولايات • وفترة الطوارىء محدودة بمدة أقصاها ستة أشهر الا اذا استقال المستشار أو عزل خلال هذه الفترة •

وقد فرقت لجنة الدستور بين تشريعات الطوارىء التى تأتى

نتيجة لأزمة داخل البرلمان والحالات الأخرى التي تأتي لنكبة طارئة أو اضطراب داخلي في البلاد أو هجوم عسكري عليهـا : ففي الحالة الأولى يبطل عمل البرلمان مؤقتا الى حين انتهاء الأزمة ، أما في الحالة الأخرى فلابد من موافقة البرلمان الفدرالي على التشريعات التي تعدها الحكومة لمواجهة الطوارىء أي أن البرلمان لا يبطل عمله الا بقوة قاهرة •

ولقد كان الوزراء مسئولين أمام الريخستاج في دستور ويمار أما في الدستور الجديد فلم يعد الوزراء مسئولين أمام البوند ستـاج « البرلمان الفدرالي » اذ المسئول الوحيد أمام هذا المجلس هو المستشار (رئيس الوزراء) فقط • ولم يحدد الدستور عدد الوزراء الذين يقع اختيار المستشار عليهم ، بل ترك هذا الأمر لتقدير المستشار نفسـه وحاجات الدولة •

وهكذا نجد أن المستشار مطلق الحرية في اختيار وزرائه دون تدخل من البرلمان الفدرالي أو من رئيس الجمهورية •

حقيقة ان النص يقول : ان رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويعزلهم بناء على اقتراح المستشار ولكن هذا نص شكلي فقط • فقـد جرت العادة ألا يرفض رئيس الجمهـورية الاستجابة لرغبـات المستشار في هذا الموضوع •

ورأى المستشار هو المسيطر على هيئة الوزارة ومركزه يعيد الى مخيلتنا ذكرى عهد الرئيس الأمريكي لنكولن ، فقد كان أحيانا

يطرح رأيا للمناقشة فى مجلس الوزراء ويأخذ الأصـــوات المؤيدة للرأى والمعارضة له ، ثم يتلفت يمنـــة ويسرة ويقول : الموافقون خمسة والمعارضون ثلاثة ، اذا نأخذ برأى الأقلية ! .

ويرجع السر فى هذا الوضع الشاذ فى الدستور الفدرالى لألمانيا الاتحادية الى أن واضعى الدستور راعوا أن تشمل هيئة الوزارة ثلاثة نماذج :

١ ـ النموذج البسماركى .

٢ ـ النموذج الجماعى (مجلس الوزراء) .

٣ ـ نموذج التخصص وهم الوزراء الفنيون ذوو الخبرة فى شئون وزاراتهم .

ومن عمل المستشار أن يقدر عندما تعرض مشكلة معينة : هل حل هذه المشكلة يتطلب اجماعا أو رأيا خاصا لوزير فنى .

رئيس الجمهورية :

يقرر النص الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية أن يتم هـــذا الانتخاب فى جمعية وطنية مكونة من أعضاء البوندستاج « البرلمان الفدرالى » والبرلمانات الاقليمية التى تمثل الولايات الألمانية المختلفة. وقد كان هدف لجنة الدستور من هذا النظام عدم تركيز السلطة والتأييد الشعبى فى أيدى رئيس الجمهورية بحيث يناقش البرلمان الفـدرالى فى هذا السبيل .

وهذا الوضع مستمد من وضع رئيس الجمهورية فى دستور ويمار الذى وضعه برويس ، وكان يريد به أن يجعل منصب رئيس الجمهورية فى ألمانيا مماثلا لما هو قائم فى الملكية البريطانية . غير أن بين الحالتين فارق كبير : فملك بريطانيا فوق المنازعات الحزبية السياسية وهو يتصرف طبقا لمشورة وزارة مسئولة مستندة الى تأييد أغلبية برلمانية ، فى حين أن رئيس الجمهورية فى ألمانيا الاتحادية له الحرية فى اختيار مستشار من الأقلية البرلمانية كما أن له الحق فى حل البرلمان بناء على مشورة مستشار يستمد مركزه من أقلية برلمانية .

وهناك فارق آخر بين منصب الملكية فى بريطانيا ومنصب الرياسة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وهو أن توقيع الملك على القوانين ليس الا مسألة شكلية فى حين أن توقيع رئيس الجمهورية على هذه القوانين أكثر من مجرد مسألة شكلية ، فهو مضطر ألا يوقع هذه القوانين الا اذا اقتنع بأنها لاتتعارض مع الدستور الفدرالى واذا لم يستطع البت فى عدم وجود هذا التعارض فعليه أن يلجأ للمحكمة الدستورية للاستئناس برأيها فى هذا الموضوع .

ومن هذا نرى أن رئيس الجمهورية فى ألمانيا الاتحادية يعتبر خط الدفاع الأول ضد أية ممارسة لسلطات تشريعية تتنافى مع نصوص الدستور .

٤ ــ الخاتمة :

يوجه بعض النقاد الى هذا الدستور الألمانى افتراضه حالات

ليس من المحتمل أن تعود اليها ألمانيا مرة ثانية . كذلك يوجه نقـد آخر الى لجنة الدستور بأنها افترضت استحالة قيام نظام برلمانى فى ألمانيا الغربية على أساس نظام الحزبين .

ويعترض آخرون ومنهم البروفسور فريد ريش جلوم البافارى قائلين : ان الاحتياطات التى تضمنها القانون الأساسى لجمهورية ألمانيا الاتحادية لن يمنع فى المستقبل أن يجد موقفا كذلك الذى واجهه المارشال هندنبورج بين عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، مما أدى الى انهيار الحكم الدستورى . ولقد علق كارلوشمدث على هذه التعليقات قائلا :

« لقد اخترنا السير نحو تقرير العلاقة بين البرلمان والحكومة ورئيس الجمهورية مستهدفين فى ذلك وضع حد للأزمات السياسية وسد الطريق أمام أى جهاز فدرالى لالقاء أعباء المسئولية على عاتق جهاز آخر ، وتجنب الفرار من مواجهة الأزمات الحقيقية » .

واذا ما جدت تغيرات أساسية فى الأوضاع السياسية للبلاد ولم يستطع الدستور مواجهتها فيحسن هنا الالتجاء الى استفتاء شعبى بدلا من محاولة البحث عن حل مأخوذ من الأنظمة القائمة التى لاتستطيع مواجهة مثل هذا الموقف .

الفصل الرابع

الأحزاب وقانون الانتخاب

١ – تطبيق قانون الانتخاب

الملاحظ أن لجنة الدستور عند تحديد العلاقة بين الحكومة الفدرالية والبرلمان ورئيس الجمهورية افترضت وجود عدة أحزاب برلمانية فاحتفظت بنظام التمثيل النسبى بدلا من الاخذ بنظام الانتخاب العادى الذى يفوز فيه من ينال أغلبية الأصوات •

والواقع أن اللجنة راعت فى ذلك المصالح الحزبية قبل أى اعتبار آخر ، وذلك على افتراض أن هذه الاحزاب لابد أن تمثل جميعا فى البرلمان الفدرالى ، واذن فلابد من الالتجاء الى نظام التمثيل النسبى • وعلى حين أراد الاشتراكيون الديموقراطيون والديمقراطيون الاحرار وأحزاب الوسط والشيوعيون الاحتفاظ بنظام التمثيل النسبى مع مافى ذلك من مغامرة فان الحزب الديمقراطى المسيحى والاتحاد الاشتراكى المسيحى كانا يريدان أن يستبدل بهذا النظام نظام الاقتراع العام •

ومن رأى مؤيدى التمثيل النسبى أن التقاليد البرلمانية فى ألمانيا والظروف الخاصة للبلاد وماضيها يوحى بتعدد الأحزاب

البرلمانية وأن اغفال هذه الاعتبارات التاريخية والتقليدية بوضع قانون انتخابى على أساس الاغلبية العادية على أمل أن يؤدى ذلك الى برلمان من حزبين ــ أمر « مشكوك فيه » . وعلى فرض أن هذا النظام أدى الى تخفيض عدد الاحزاب البرلمانية الى اثنين فقط فان هذا لابد أن يتم على حساب الملايين الذين تتبدد أصواتهم وآراؤهم السياسية بتطبيق هذا النظام .

ولقد اتخذ قانون الانتخاب شكله النهائى وهو نظام التمثيل النسبى المعدل لارضاء ممثلى الاحزاب المختلفة فى لجنة وضع الدستور تنفيذا للتعديلات التى فرضتها سلطات الاحتلال .

والواقع أن قانون الانتخاب تم اصداره استجابة لرغبة سلطات الاحتلال وذلك على الرغم من الاعتراضات الكثيرة التى وجهتها الى الأحزاب السياسية المختلفة .

ولقد ظل كل من الحزب الديمقراطى المسيحى وحزب الاتحاد الاشتراكى المسيحى متمسكين حتى النهاية بمبدأ الاقتراع المطلق بعد أن ثبت لديهما من انتخابات البلدية فى أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ أن الفرصة مهيأة أمامهما ليتزعما الأحزاب البرلمانية فى الانتخابات العامة القادمة .

كذلك كانت أصواتهما موزعة فى جميع أنحاء ألمانيا ، وكانت لهما الاغلبية الكبرى فى ولايتى شمالى الراين ــ سنغاليا وبافاريا ونسبة كبيرة فى بادنورانيلاند ــ بلاتينات وورتمبورج

ـ هوهنزولرن ، كما كان لهما معاقل قوية فى هيس وورتمبورج بادن وشلزوريج ـ هلشتين .

وقد أثبتت تجربة دستور ويمار أن اليساريين كانوا يتكتلون خلف حزبين رئيسيين فى حين أن أحزاب الوسط تعددت وتشعبت مبادئها وآراؤها .

وتمسك الديموقراطيون الأحرار بمبدأ التمثيل النسبى لاعتقادهم أن هذا هو الطريق الوحيد كى يكسبوا مقاعد فى مجلس البوند ستاج ، وكان هذا أيضا حال الشيوعيين الذين لم يكن لديهم أى أمل فى الحصول على مقاعد اذا ماطبق نظام الاقتراع العام .

فاذا تركنا هؤلاء وهؤلاء وانتقلنا الى الاشتراكيين نجد أن قواتهم كانت مركزة فى مناطق معينة فى ألمانيا دون غيرها ، واذن فليس من مصلحتهم الأخذ بمبدأ الاقتراع العام بل الأصلح لهم التمسك بمبدأ التمثيل النسبى كى يستطيعوا الفوز بعدد أكثر من المقاعد البرلمانية .

هذا هو الوضع الحزبى الذى كان يسود ألمانيا عند وضع قانون الانتخاب . وبعد خمسة أشهر من المفاوضات مع ممثلى الأحزاب المختلفة وضعت لجنة الدستور قانون الانتخاب فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ . وكان هذا القانون ضد رغبات

الحزبين الكبيرين : الديمقراطى المسيحى والاتحاد الاشتراكى المسيحى . وجاء فى نصه مايلى :

يتكون مجلس البوندستاج (البرلمان الفدرالى) من ٤١٠ أعضاء : نصفهم يمثلون الدوائر الانتخابية على أساس الأغلبية العددية والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبى ، وتوزع المقاعد البرلمانية على الولايات طبقا لتعداد سكانها وعلى كل حزب أن يعرض قائمة بأسماء مرشحيه الفدرالية ... الخ .

وفى ٢ من مارس أعلنت سلطات الاحتلال أن لجنة وضع الدستور ليس من اختصاصها تحديد طريقة انتخاب أعضاء البرلمان الفدرالى بل ان هذا يترك أمره الى النظام الانتخابى الذى تضعه الولايات لنفسها ، ولها أن تسترشد بمشروع قانون الانتخاب الذى وضعته لجنة الدستور وتسير على منهاجه . وقد أصدرت سلطات الاحتلال هذا التصريح على الرغم من أن حكام الولايات الوطنيين أوضحوا للحكام العسكريين قبل ذلك بعام حاجة البلاد الى قانون انتخاب فدرالى . وأن الخبراء الذين اجتمعوا فى مؤتمر شيمسيه أيدوا ذلك الاتجاه وأن لجنة الدستور وضعت مشروع قانون انتخاب .

وليس من السهل تعليل أسباب هذا القرار المتأخر الذى اتخذته القيادة العسكرية لسلطات الاحتلال ، ومن المحتمل أن يكون نتيجة لرغبة الفرنسيين والامريكيين فى تطبيق نظام

فدرالى بعيد عن المركزية . وقد حاول الجنرال كلاى الحاكم العسكرى الامريكى تبرير موقفه أمام الالمان فصرح بأنه فى الاتحاد الفدرالى فى الولايات المتحدة تختص كل ولاية بقانون انتخابى خاص .

ولنا هنا أن نتساءل : اذا كان الامر كذلك فلم احتفظت سلطات الاحتلال بهذا القرار مدة ثمانية أشهر ، بعد أن أقره مؤتمر لندن ؟

الواقع أن الفرنسيين كانوا يهدفون الى تطبيق اللامركزية على نطاق واسع وألا تقتصر هذه اللامركزية على الحكومة فقط بل تمتد الى الاحزاب السياسية ونقابات العمال . وقد تكون هذه الاعتبارات هى التى حددت موقف الامريكيين أيضا ، ويبدو كذلك أن الامريكيين كانوا يستهدفون ألا يستفيد الشيوعيون من نظام التمثيل النسبى فيحصلوا على مقاعد فى البرلمان الفدرالى .

أما الحاكم العسكرى البريطانى فقد أعلن منذ البداية أنه لابد من صدور قانون انتخابى وعندما كثرت المشكلات حول هذا الموضوع وقف المندوب البريطانى موقفا محايدا .

وكان رد الفعل الذى أحدثه قرار سلطات الاحتلال فى ألمانيا حاسما واجماعيا فلقد انبرى فون برنتاند ممثل الحزب الديموقراطى المسيحى فى لجنة الدستور وأبلغ ضباط اتصال الحلفاء أنه ليس من الممكن تكوين مجلس نيابى فدرالى على

أساس قوانين انتخابية مختلفة ، لأن هـذا قد يؤدى الى عدم تمثيل الرأى العام فى البلاد تمثيلا صحيحا . واجتمع الحكام الوطنيون للولايات الالمانية فى كونجشتين بتاريخ ٢٤ من مارس وأصدروا قرارا اجماعيا بضرورة وضع قانون انتخابى موحد ، والتمسوا من الحكام العسكريين التصديق على مشروع القانون الانتخابى الذى وضعته لجنة الدستور .

وقد اقترن تصريح الحكام العسكريين الخاص بقانون الانتخاب بتصريح آخر لهم تضمن اعتراضاتهم على الدستور . وأعلن الرأى العام الالمانى أن حلفاء الغرب لن يستطيعوا تنفيذ رغباتهم الا على حساب توحيد ألمانيا الغربية ووضعها تحت حكومة ألمانية مسئولة . وفى ١٤ من أبريل تخاذل الحكام العسكريون وأبلغوا لجنة الدستور أنها صاحبة الاختصاص فى اصدار قانون الانتخاب بشرط أن يظل الجهاز الانتخابى فى أيدى الولايات المختلفة .

وفى ١٠ من مايو أصدرت لجنة الدستور الصيغة المعدلة لقانون الانتخاب بأغلبية ٣٦ صوتا ضد ٢٨ وفى هذه المرة أيضا اعترض الديموقراطيون المسيحيون والاشتراكيون المسيحيون كما فعلوا فى المرة الأولى .

ويلاحظ أن الصيغة المعدلة لقانون الانتخاب حافظت على مبدأ التمثيل النسبى مع ادخال بعض التعديلات .

وفى ٢٣ من مايو اجتمعت لجنة الدستور لاصدار القانون الأساسى .

وفى ٢٨ من مايو وجه الحكام العسكريون مذكرة الى الحكام الوطنيين للولايات الالمانية طالبين منهم ابداء رأيهم فى التعديلات التى أدخلوها على قانون الانتخاب .

وقد كان غرض الحكام العسكريين من ذلك أن يقوم الحزبان الكبيران وهما الديموقراطى المسيحى والاشتراكى المسيحى بمعارضة هذا القانون وهذا هو ماتم : فان ممثلى الحزبين طالبوا باجراء تعديل جديد فى القانون بحيث تصبح نسبة التمثيل النسبى ٦٠ الى ٤٠ بدلا من ٥٠ الى ٥٠ .

ولما بلغت أنباء هذا التعديل بقية الاحزاب ثارت ثائرتها وبادر ممثلو الحزب الاشتراكى والحزب الديموقراطى الحر وأحزاب الوسط بانكار حق حكام الولايات فى تعديل قانون الانتخاب وطالبوا بألا يجرى أى تعديل فى هذا القانون الا عن طريق لجنة الدستور وعقد الدكتور شوماخر مؤتمرا صحفيا فى ميونيخ ندد فيه بموقف الحلفاء الغربيين لأنهم انتهكوا دستور بون ولم يمض على موافقتهم عليه الا بضعة أيام، كما عدلوا قانون الانتخاب طبقا لرغباتهم .

ووجه شوماخر اتهامه الى الحزب الديموقراطى المسيحى بأنه يعمل من وراء ستار وأنه تواطأ مع سلطات الاحتلال

الفرنسية على تعديل قانون الانتخاب وابطال التمثيل النسبي . وهدد شوماخر بأن الحزب الاشتراكي الديموقراطي قد ينسحب من الانتخابات القادمة بسبب هذه الظروف الطارئة .

وكان أديناور قد صرح بأن لجنة الدستور قد أعلنت منذ ٢٣ من مايو منهاج الاشتراكيين الديموقراطيين والديموقراطيين الاحرار واتهموا أديناور بأنه يعمل على ابعاد اللجنة عن الميدان كى يخلو الجو له ولحزبه . وأخيرا تمت الموافقة على قانون الانتخاب بعد أن أجرى الحكام العسكريون تعديلات يسيرة لم تؤثر على موقف الاحزاب الصغيرة ولم تستبعد الشيوعيين من ميدان المعركة الانتخابية ، وكل ماخلقه التعديل من أثر أن أهاج المرارة والحقد فى نفوس الالمان ضدهم ، ذلك الحقد وتلك المرارة اللذين بدأ يثيران الخواطر عندما حاولت سلطات الاحتلال الاعتراض على الدستور وتعطيله .

٢ ـ نظام تعدد الاحزاب والوسائل الانتخابية فى المانيا :

ان القول بأن نظام الانتخاب فى ألمانيا ترتب عليه تعدد الاحزاب مبعثه سوابق برلمانية منذ سنة ١٩١٩ وهى الانتخاب على درجتين والتمثيل النسبى . أما الانتخاب على درجة واحدة ونظام الاغلبية العادية فانه يسود البلاد التى تسير على نظام الحزبين البرلمانيين أو التى تتجه الى السير على هذا النظام .

ولنتساءل هنا : « العوامل التى ترتب عليها تعدد الأحزاب فى ألمانيا ؟ » .

يفسر لنا موريس دوفيرجيه ذلك بقوله : ان نظـام تعدد الاحزاب فى فرنسا (وطنه) سببه الخلاف فى وجهات نظر الرأى العام الفرنسى : فهناك مسائل رئيسية ينشق فيها الرأى العـام الفرنسى بعضه على بعض : منهـا حرية العمل يقابلها التوجيـه ، والاتجاه الدينى يقابله الاتجاه العلمانى ، والاتجاه نحو الشرق يقابله الاتجاه نحو الغرب .

ويقول دوفيرجيه : ان مايقال عن فرنسـا فى هذا السبيل يصدق على ألمانيا : فهنـاك خلافات جوهرية بين المجمـوعات المختلفة فى الشعب الالمانى حول مسائل الدين والنظام الاجتماعى والاقتصاد والقومية ضد الانفصالية .

واذا ماعرضنا لتاريخ الإمبراطورية الالمانية نجد فيـه أنهـا تدعو الى القوميـة الالمانيـة الشـاملة على حين تدعو أخرى الى البروسية أو البافارية أو الهانوفرية أو الشلزويج هولشتينيه . وكان هناك المحافظون والأحرار والبروتستانت والكاثوليك .

وعندما انحلت الامبراطورية وأقيمت مكانها الجمهـورية ظهرت فى الميدان العناصر الاشتراكية والشيوعية وبان أثر ذلك فى الاتجاهات السياسية للرأى العام .

كذلك هناك رأيان مختلفان بشأن المركزية والفدرالية .

من هذا تجد أن أساس الاحزاب السياسية الكثيرة فى ألمانيا مرجعه العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي حددت نظرة الناس الى الاشياء .

ولقد وجد الحزب الديموقراطى المسيحى فى شخص أديناور زعيما فذا له من قوة الشخصية والمهارة السياسية مامكنه من فرض زعامته على العناصر المتنافرة التي يتكون منها حزبه والاحزاب الاخرى المؤتلفة معه . وأهم من ذلك كله أنه خير من مثل ألمانيا الغربية بكفاية وجدارة فى علاقاتها مع السلطات الغربية فى أثناء فترة الاحتلال . وخير ماقدمه اديناور لحزبه ولألمانيا جميعها أنه استطاع كسب ثقة الحلفاء الغربيين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ولن يستطيع أحد من معاونى أديناور أن يسد الفراغ الذى يملؤه هو فى المستقبل فلكل منهم نقطة ضعفه .

وخير مايقدم للحزب الديموقراطى المسيحى كي يضمن اطراد تقدمه انما هو اختيار بروتستانتى ليكون خلفا لاديناور . ونقطة الضعف فى أديناور أنه لايصلح لوضع تتجه فيه ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية نحو الوحدة ، ففى هذه الحالة يجب أن يحل محله رجل ذو ميول أكثر اتجاها الى اليسار ، على أن يحتفظ الخلف بتأييد متواصل من أحزاب اليمين .

ويرجع الفضل الى زعامة اديناور فى انعاش الاقتصاد الألمانى واعادته الى سابق عهده وانهاء عهد الاحتلال واستعادة

ألمانيا لسيادتها على أراضيها . ولكن هذه التطورات نفسها تحمل بين طياتها عوامل اضعاف للوحدة : فقد قبل الالمان الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية لما يترتب عليها من اعادة الاقتصاد الالمانى الى أوضاعه الطبيعية ورفع ألمانيا الى مركزها السابق بين الدول . أما وقد انتهت هذه المرحلة بنجاح فقد عادت بعض العناصر مرة أخرى الى نزعاتها الانفصالية ، كذلك هناك من الادلة مايشير الى أن نقابات العمال بدت تتحرك كى تنال نصيبا من هذه الطفرة الاقتصادية الهائلة التى طفرتها ألمانيا بعد الحرب .

والمشاهد أن الائتلاف الحزبى فى ألمانيا يتبدد كلما اختفت الظروف الداعية اليه والمعروف أن الحزبين الديموقراطى المسيحى والاشتراكى المسيحى حزبان مؤتلفان ولكن لكل منهما مصالحه الخاصة ، اذا كانت مقتضيات فترة مابعد الحرب وظروف الحرب الباردة هى التى أدت الى الائتلاف القائم بين الحزبين فان زوال هذه الدواعى قد يؤدى من ناحيته الى انفصالهما .

كذلك فان هذا الائتلاف الحزبى يمثل فى الوقت الحاضر روح الاعتدال والمحافظة وهى الروح الغالبة على الشعب الالمانى فى الوقت الحاضر ، فهل ياترى يطرأ على هذه الروح تعديل يدعو الالمان الى نبذ ولائهم لهذا الائتلاف الحزبى .

ويحاول الحزب الاشتراكى أن يبدو أمام الشعب الالمانى

وكأنه يسير في اتجاهات وطنية شاملة بعيدة عن الطبقية والتشيع لناحية ما ، ويحاول الحزب أن يثبت فى الاذهان أن مشــكلات ألمانيا الكبرى تنحصر فى الناحيتين : الاجتماعية والاقتصادية . ومنذ أعلن برنامجه فى ارفورت عام ١٨٩١ وفى هيدلبورج عام ١٩٢٥ ، طرأ على هذا البرنامج كثير من التعديل بحيث يستوعب الطبقة المتوســطة أو يفوز بتأييدها له . والبرنامج فى جوهره يومىء ايماءة خفيفة الى لاسال وماركس وانجلز وبيبل ثم يتجه اتجاها قويا نحو حزب العمال البريطانى ومايتضمنه من ملكية الدولة للصــناعات الرئيسية مع الاحتفاظ بالاقتصاد الســوقى بعد تنظيمه ، ويجعل التخطيط الاقتصــادى أساسا من أسس برنامجه ويدعو الى اشراك العمال فى ادارة المؤسسات الصناعية والى تدعيم مركز صغار أصحاب الاعمال والزراع وتوسيع مدى الخدمات العامة .

هــذا ويمثل الحزب فى البرلمان مجموعة من الأعضــاء منهم ٢٥٪ من ممثلى نقابات العمــال و ١٣٪ من الخــدمة المدنية و ١٤٪ من رجال الاعمــال والزراع و ١٠٪ من المحــررين والصحفيين وأصحاب المهن الحرة من محامين وأطباء ومهندسين ورجال الدين و ٨٪ من رجال الجــامعات والمدرســين . ولم يحقق الحزب حتى الآن الا نجــاحا جزئيا فى اجتذاب الطبقــة العاملة وأعضاء النقابات اليه . وتتركز جهوده فى المــدن والمراكز الصناعية ولكنه حتى فى هــذه لايعتبر الا حزب الاقلية . ففى

عام ١٩٤٩ وهو من الأعـــوام التى بلغ الحزب فيها درجـــه كبير.
من الازدهار لم يحصل الحزب فى السبع والخمسين دائرة التى تمثل ثلاثين مدينة كبيرة الا على ٣٩ مقعدا برلمانيا . ولو انضم الحزب الديموقراطى المسيحى الى الاحزاب الاخرى فى هـــذه المدن لفقد الاشتراكيون ٢١ مقعدا من مقاعدهم . أما لو بقى الشيوعيون جانبهم فانهم يفقدون ثمانية مقاعد فقط .

وفى انتخـــابات ١٩٥٣ تكتلت الاحـــزاب الاخرى ضـــد الاشتراكيين فى هذه الدوائر فلم يحصـــلوا الا على ٢١ مقعدا فقط فى الثلاثين مدينة الكبرى فى ألمانيا الاتحادية .

وفى سنة ١٩٥٧ استطاع الحزب الديموقراطى المسيحى أن ينتزع من الحزب الاشتراكى عدة مقاعد .

وهذا العرض العام يدل على أن الشعب الالمانى لم يكن على استعداد فى عام ١٩٤٩ لنظام الحزبين .

حقيقة أن الائتلاف الديموقراطى المســـيحى والاشتراكى المســـيحى حقق نصرا كبيرا فى ســـنتى ١٩٥٣ و ١٩٥٧ ولكن لا ننسى أن هذا يواجه مشـــكلات داخلية كبيرة تتعلق بالزعامة والتنظيم والسياستين الداخلية والخارجية ولابد من ايجاد حل لهـــذه المشـــكلات اذا أريد أن تحتفظ الوحـــدة بين الحزبين بوضعها الحالى .

وختاما يمكن القول ان الاحتفاظ بقطاع كبير من التمثيل النسبى فى النظام الانتخابى كان اجراء سليما .

الفصل الخامس

الحقوق الأساسية

١ ـ التقاليد القومية المتعارضة :

نبدأ الحديث أولا بالمقصود هنا من عبارة الحقوق الأساسية :

ففي خلال القرنين الماضيين سار في بريطانيا وفرنسا وأمريكا وألمانيا وغيرها الرأى القائل بأنه يجب أن يكون للفرد نسبة كبيرة من حرية العمل في الشئون الدينية والعقائدية والفكرية وحرية الاجتماع وعضوية أية رابطة دون أن يكون للسلطات حق التدخل في شئونه وأنه اذا كان لابد من تدخل السلطات في شئون الفرد فلابد أن يكون ذلك عن طريق القانون وأن يخضع هذا التدخل لقيود خاصة من الاجراءات والضمانات تحول دون ممارسة السلطات لهذا التدخل بطريقة تحكمية ٠

وذهب البعض الى أن هذه الحقوق أو الحريات مقدسة لأنها حقوق طبيعية أو انها منحة الهية أو أنها نبعت من عقد اجتماعي وهكذا ، وتطورت الظروف فأخذ البعض يعتقد أن هناك حقوقا أو حريات أخرى بجانب هذه الحقوق مثل حق الفرد في العمل والاجر العادل والتأمين ضد الشيخوخة وضد أخطار

المرض والحوادث ، وكذلك حق الفرد فى الحصول على مستوى من التعليم . وعلينا أن نفرق بين هاتين الدائرتين من الحقوق : الدائرة الاولى والدائرة الاخرى . فالمطلوب فى الحالة الاولى هو أن « تكف » السلطات عن أن تفعل شيئا لمصلحة الفرد كى يستطيع ممارسة الحقوق أو الحريات المنصوص عليها أولا وسوف نشير الى الفئة الاولى من هذه الحقوق بأنها الحقوق الاساسية التقليدية ، كما نشير الى الاخرى بأنها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

فيما يتعلق بالحقوق الأساسية التقليدية يراعى مايلى :

١ ــ ان هذه الحقوق قد يتضمنها نص تفصيلى صريح فى صلب الدستور وقد يترك تقديرها للقاضى أو المشرع أو الحاكم . وهذه الحقوق يضيق مداها أو يتسع طبقا للظروف القائمة .. ففى وقت الحرب مثلا يتقلص امتداد هذه الحقوق كذلك ربما لايمارس الفرد حقه الاساسى الا بعد فترة من التطور وذلك كحق المرأة البالغ وحق تكوين النقابات وحقوق الأقليات . فهذه الفئات والافراد لم تحصل على حقوقها الا بعد كثير من الاضطرابات التى قد تصحبها أعمال العنف .

٢ ــ يمكن القول بوجه عام أن البريطانيين والامريكيين والفرنسيين والالمان مارسوا هذه الحريات خلال الجانب

الأكبر من القرن الماضي والقرن الحالى وذلك باستثناء فترات الحرب والحكومات الدكتاتورية أو الاستبدادية .

٣ ــ لم يتضمن الدستور الالمانى حتى الحرب العالمية الثانية نصا على الحريات الاساسية التى يجب أن يتمتع بها أفراد الشعب الالمانى ، بل كانت هذه الحقوق موزعة بين التشريعات العامة وأحكام المحاكم وخاصة منها المحاكم الادارية .

٤ ــ ليس معنى ماسبق فى الفقرة « ٣ » أن الالمان كانوا أقل تمتعا بحقوقهم الأساسية أو أقل ممارسة لها من غيرهم من الشعوب أو أن أوضاع ألمانيا الاجتماعية كانت من الضعف بحيث أدى ذلك الى ظهور الطغيان النازى .

الحقوق الأساسية فى كل من امريكا وبريطانيا وفرنسا :

اذا وجهنا هذا السؤال : ما أصل الحقوق والحريات الأساسية ؟ وما العلاقة بين المواطن وبين الحكومة ؟ اذا وجهنا هذا السؤال الى الامريكى أو البريطانى أو الفرنسى أو الالمانى تلقينا من كل واحد ردا مخالفا .

بالرغم من أن الدستور الأمريكى لاينص على تلك الحقوق الثابتة « التى منحها الخالق الناس » كما هو وارد فى « اعلان الاستقلال » فان التعديل التاسع للدستور الامريكى يتضمن نصا على هذه الحقوق ، والفكرة هنا هى أن واضعى الدستور

الامريكى اعتبروا هـذه الحقوق من البداهة بحيث لاتحتـاج الى نص .

والحقوق الاساسية التىتتضمنها التعديلات العشرة الاولى للدستور الامريكى تعتبر جزءا لايتجزأ من دستور البـلاد . وتفسير هذه الحقوق وماتتضـمنه من مدى يترك أمره للقاضى الفـدرالى . غير أن حكومات الولايات اتخـذت لنفسها حق الولاية القضائية فى هذا الميدان مما ترتب عليه فى حالات كثيرة الاعتداء على حقوق الاقليات وبعض الطوائف الدينية . ولذلك عمد القضاء الفدرالى فى كثير من المناسبات للتدخل فىتشريعات الولايات وتنفيـذ القوانين فيها منذ سـنة ١٩٢٥ وذلك لكيلا يتكرر ماحدث من الاعتداء على حقوق الأقليات .

أما البريطـانى فيتصرف كما لو كانت حقوقه وحـرياته الاساسية تتمتع بالحصانة ، وهذا لايرجع الىمايسمونه القانون الطبيعى أو العقد الاجتماعى بل الى ما أقره العرف والتـاريخ وماتم التراخى الاجتماعى على مراعاته ، ومن هنا يمكن القول بأن المواطن البريطانى ليست له « حقـوق أساسـية » ولـكن له « حريات » أساسية يضـع حدودها القانون فكل مالم يحرمه القانون مباح له .

وضـمان الحريات فى بريطانيـا يتـوقف عـلى الروح التى تسود البرلمان والشعب ، ففى بعض الاحيان تقلصت دائرة هذه

الحريات الأساسية الى حد كبير ولكنها عادت الى الامتداد والاتساع فى القرن الماضى .

وفى فرنسا التى يتخذ فيها القانون موقفا ايجابيا منظما نص على هذه الحقوق الاساسية فى عدة بيانات ذات طابع دستورى قل ذلك أو كثر ولكن هذا لايكفى ضمانا لها الا اذا تضمنتها مجموعة قانونية فاذا أراد المواطن الفرنسى اذن أن يبحث عن حقوقه الانسانية فعليه أن يتجه الى الهيئات التشريعية والى دور المحاكم وخاصة المحاكم الادارية كى تحافظ له على هذه الحقوق والحريات .

والفرنسى فى هذا يقف موقفا مماثلا للألمانى قبل عام ١٩٣٣ . وبرغم كل ذلك فالفرنسى لايزال ينظر الى الحقوق والحريات الاساسية على أنها قواعد أعلى مكانة من مجموعة القوانين العادية وأنها تسيطر على الدولة عند ممارستها لسلطاتها .

ألمانيا من عام ١٨٤٨ — ١٩١٨ :

كانت ولا تزال الفكرة السائدة فى ألمانيا أن الفرد لايستطيع أن يمتلك حقوقا ضد الدولة لأن الدولة تعتبر مصدر كل هذه الحقوق أما حقوق الفرد وحرياته فهى مضمونة له داخل اطار الدولة التى لها عليه واجبات لها صفة الالزام .

وعندما انعقدت الجمعية الوطنية فى فرانكفورت عام ١٨٤٨ فى مايو لتثبيت دعائم الحركة الثورية التى قامت فى ذلك العام

ولتوحيد الشعب الألماني تحت دستور وطني واحد وضعت أول مجموعة من الحقوق الاساسية . وقد اختلف الاعضاء في مدى وصفة هذه الحقوق ، فكانت هناك مدرسة « الحقوق الطبيعية » التي تعتقد أن هذه الحقوق لهاوجود مستقل خارج نطاق الدولة وأن كل فرد يحملها الى المجتمع الذي يعيش فيه والذي منه تنبثق الدولة . أما أصحاب نظرية الدولة فيقولون ان الفرد لايمتلك حقوقا خارج نطاق الدولة وأن الدولة هي مصدر الحقوق ولكنهم أشاروا الى أن الحقوق الأساسية ذات أهمية كبيرة وهذا هو الرأى الذي ساد الجمعية وقبلة الأحرار والراديكاليون والمحافظون على السواء .

وفي ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت الجمعية الوطنية بيان اعلان الحقوق وهو يطابق رأى غالبية أعضاء الجمعية الوطنية . والفكرة الألمانية في اعلان الحقوق الأساسية للأفراد ليس المقصود بها هو ضمان حرية الفرد تجاه الدولة بطريقة سلبية بل الغرض الحقيقي منها خلق ظروف ايجابية تهيء للمواطن الاشتراك الفعلي في الحياة السياسية للدولة .

وفي القرن الماضي كانت سلطة الامبراطور تطغى على كل ناحية من نواحي النشاط العام في ألمانيا وكانت الارادة الملكية فوق كل ارادة ولم يتمتع بدرجة محدودة من الحرية والاستقلال الا فئة قليلة جدا تتمثل في بعض الأشراف ورجال الدين . وكان التشريع وسن القوانين مقصورا على الامبراطور وأعوانه وليس لأية سلطة أخرى بجانبه أن تقوم بهذه المهمة

وقد حول فردريك وليـام الاول وفردريك الاكبر فى بروســيا البيروقراطية الألمانية الى جهاز للحكومة الشخصية التى تخضع خضوعا مطلقا لسلطة الامبراطور — بل ان الامبراطور لم يكن يعترف بسلطان القانون ولا بالقضاء ، وظلت الحال كذلك حتى صدرت مجموعة القوانين البروسية ومن هنا بدأ أمبراطور ألمانيا يتجنب التدخل فى أعمال السلطة القضائية .

ولقد كان البوليس الالمانى يتمتع بسلطات واســعة فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن والنظام .

وتختلف قاعدة ممارسة الحريات والحقوق العامة فى كل من بريطانيا وأمريكا عنهـا فى ألمانيا . ففى بريطانيـا وأمريكا يفترض أولا استمتاع المواطن بحقوقه وحرياته الاساسية كاملة . على أن يحد منهـا البوليس فيما يتعارض مع الأمن والنظام العام . أما فى ألمانيا فالقاعدة عكسية اذ المفروض فى ألمانيا ان النظام العام والامن هما المطلب الاول أى أن الوضـع يبـدأ بأوسع دائرة يعمل البوليس فى نطاقها وعنـدما تسـتقر أوضـاع السـلطات الممنوحة للبوليس يمكن حين ذاك افساح المجال لحريات الأفراد خارج دائرة نشاط البوليس .

دستور ويمار :

ان أمامنا صورة مضطربة للحقوق الاساسية فى دسـتور ويمار فان هوجو برويس الذى وضع مسـودة الدسـتور لم

يضمنها مجموعة الحقوق الأساسية • ويمكن تلخيص ماقام به دستور ويمار فى سبيل اقرار الحقوق الاساسية بالعبارة الآتية : «وعود لم تنجز» ذلك أن دستور ويمار كان فى واد والشعب فى واد آخر وكانت الخلافات مستحكمة بين الجماعات والطبقات المختلفة فهناك الاحزاب والمشرعون والفقهاء وطبقات المجتمع الألمانى والعلماء وكل له رأيه وكل متمسك برأيه لا ينزل عنه وفى مثل هذا الجو المشحون بالخلافات والمتناقضات لايمكن وضع قاعدة تنظم حياة الأفراد والجماعات • وهكذا سارت الأوضاع القديمة بقوة الدفع الذاتى •

٢ ـ الحقوق الاساسية فى الدستور :

لم تكن الحقوق التى تضمنها دستور بون واسعة الآفاق كما كانت مثيلتها فى دستور ويمار ولكنها تمتاز بقيمتها الواقعية وبأنها جزء من الدستور الجديد • ولقد أدرج دستور بون النصوص الخاصة بالحقوق الاساسية فى مقدمته وبذلك تجنب ماقد يوحى باعتبارها ذات أهمية ثانوية مثلما حدث عندما أدرجها دستور ويمار فى الخاتمة • ولقد كان النص فى الدستور الجديد من الوضوح ودقة التعبير بحيث يوحى بالثقة فى أن هذه النصوص الخاصة بالحقوق الاساسية سوف تحقق الغرض منها • ولكن هناك ملاحظات على النصوص الخاصة بالحقوق الاساسية فى دستور بون : فهل تطبق بصفتها قوانين عادية ؟ واذا كانت لجنة الدستور قد ضمنت الدستور نصا على الحقوق

الأساسية فهل معنى ذلك أنهـــا أغفلت مايطلق عليه اســـم الحقوق الاجتماعية ؟

القيود التي فرضتها لجنة الدستور على الحقوق الاساسية :

بما أن الحقوق الأساسية اعتبرت جزءا من القانون الدســتورى فلنا أن نتساءل :

ما الضمانات الكفيلة بعدم اساءة استعمالها ؟ وما القيودالمفروضة عليها لمصلحة المجتمع ؟ .

لقد رأينا عندما تعرضنا للكلام عن الهيئات التشريعية فى ألمانيا أن هذه الهيئات توسع دائرة الحقوق أوتضيقها كما تشاء. كذلك رأينا أن البوليس الألمـانى لديه سلطات عامة واســعة تخضع لقيود تفرضها عليها المحاكم الادارية أو القانون ولكن القوانين الدستورية تختلف من عدة وجوه .

فالبرلمان يعمد الى فرض قيــود على حق من الحقــوق الاساسية ليؤدى ذلك بوساطة قانون لتطبيقه صفة العمــوم ، ولكن ليست له صفة التطبيق علىحالة فردية . وقد نص القانون فى مواضع عدة على القيود المفروضة على حرية الاشخاص وحرية عقد الاجتماعات وحرية الانتقال وحرية المسكن . ولكن لم تفرض أى قيود على حرية العقيدة . أما فيما يتعلق بحرية الرأى والصحافة والاذاعة والسينما والاجتماع فى الهواء الطلق والمراسلات والاتصال وممارسة الحرف والمهن المختلفة فليس هناك نص محدود .

وقد خلا الدستور الجديد من نص خاص بالسلطات الممنوحة للبوليس وهذا يعتبر مخالفة لما جرى عليه العرف ، فقد رأينا أن دستور ويمار نص على القاعدة القانونية التى بموجبها تمارس قوات البوليس سلطات عامة فى الولايات المختلفة . وعندما انعقد مؤتمر شيمسيه نص على ذلك صراحة فى مسودة قراراته .

وعلى كل فالحقوق الاساسية للأفراد تجد حمايتها فى القضاء العادى وفى المحاكم الادارية ولكن المسائل المتعلقة بالمطالبة بين التشريع سواء كان فدراليا أو خاصا بالولايات وبين الحقوق الاساسية مرجعها جميعا المحاكم الدستورية الفدرالية .

ولقد رأينا كيف أن منح القضاء حق مراجعة التشريع أثار مخاوف واعتراض الكثيرين الذين رأوا فى ذلك اخضاع السلطة التشريعية للسلطة القضائية وجعل المحاكم فى وضع بحيث تصبح وكأنها بوليس على الهيئات التشريعية . وعلى الرغم من ذلك فقد أجمع أعضاء لجنة الدستور على اقرار هذا الوضع ففى الجلسات الاولى قرر هؤلاء الاعضاء بالاجماع انشاء محكمة دستورية لها سلطة الاشراف القضائى .

وقد أقرت سلطات الاحتلال هذه الأوضاع الجديدة ولكنها اشترطت أن يتضمن الدستور نصا على انشاء هيئة

قضائية مستقلة كي تفحص التشريعات الفدرالية وتفض ماقد ينشأ بين السلطات الفدرالية والولايات من نزاع وكذلك ماقد ينشأ بين الولايات بعضها وبعض من نزاع وتقوم هذه الهيئة أيضا بحماية الحقوق المدنية والحريات الخاصة بالافراد .

وقد أجمع الحزب الديموقراطي المسيحي الرأى على تأييد الاجراءات الخاصة بسيطرة الهيئة القضائية على الهيئة التشريعية وطالب بمحكمة دستورية لايقتصر عملها على التحقق مما اذا كان القانون يطبق تطبيقا سليما بل من حقها التيقن مما اذا كان هذا القانون يتمشى مع نصوص الدستور .

كذلك طالب الحزب الديموقراطي المسيحي بأن يكون من حق المحكمة الدستورية التيقن مما اذا كان القانون لايتعارض مع الحقوق الطبيعية وحقوق الانسان التي كفلها الدستور كما هو الحال في المحاكم الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر حارسا على الدستور وعلى حماية الحقوق الطبيعية للأفراد .

أما الاشتراكيون فقد كانوا فى هذا الباب أكثر تحفظا ، ولكنهم لم يتوانوا فى تدعيم سلطات المحكمة الدستورية . وقد يبدو هذا غريبا من الاشتراكيين الذين يتجهون اتجاهات تقدمية فى حين أن مثل هذه المحكمة الدستورية سوف تكون ذات طابع محافظ . ولكن هؤلاء الاشتراكيين كانوا يقصدون بتدعيم سلطة المحكمة الدستورية أن تستطيع اجبار حكومات الولايات على أن تعد من التشريعات والتنظيمات الادارية ما يطابق

السياسة القومية وكان يراودهم الأمل فى أن هذه المحكمة الدستورية بطريقة تشكيلها لن تكون حجر عثرة فى طريق تنفيذ برنامجهم الاشتراكى .

ولقد كانت القواعد التى وضعتها لجنة الدستور اعترافا صريحا منها بأن هذه المحكمة الدستورية تحمل طابعا سياسيا وكأنها فى الحقيقة مجلس تشريعى ثالث . وقررت اللجنة أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية من القضاة الفدراليين ومن أعضاء آخرين على أن يقوم البوندستاج (البرلمان الفدرالى) بانتخاب نصف الاعضاء والبوندسرات (مجلس الولايات) بانتخاب النصف الآخر أما المحكمة الفدرالية العليا وهى التى تنحصر مهمتها فى المحافظة على التناسق فى تطبيق القوانين الفدرالية فيتم تشكيلها من كبار رجال القضاء القانونيين .

ولم يحدد الدستور عدد أعضاء المحكمة الدستورية كما لم يحدد عدد أعضاء المحكمة الفدرالية العادية ، واذن فأى حزب لديه أغلبية فى البرلمان الفدرالى أو فى مجلس الولايات يستطيع احداث تغيير فى تكوين احدى المحكمتين اذا رغب فى ذلك .

ولم يرض خبراء القانون عن الوضع الخاص بحق السلطة القضائية فى فحص أعمال الهيئة التشريعية ، فلم يمض على تنفيذ الدستور الا بضعة أشهر حتى هب آبات وايسن يشنان هجوما على تضمين الدستور نصا يخول السلطة القضائية حق الفحص

وحجتهما فى ذلك أن مثل هذا الوضع يخضع السلطة التشريعية لاشراف المحاكم وبدلا من أن تتمثل الادارة الشعبية العليا فى الهيئة التشريعية التى ينتخبها الشعب فانها تنحصر فى مجموعة صغيرة من القضاة ، ولما كانت المسائل التى تتناولها هذه المحاكم الدستورية فى الغالب مسائل ذات طابع سياسى فكأن المحاكم تصدر أحكاما فى موضوعات ليست ذات طابع قضائى •

ولقد أثبتت قاعدة الفحص القضائى فى أمريكا أنها سلاح ذو حدين : فهى من ناحية تحمى الحريات الفردية ، ومن ناحية أخرى تعطل الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية •

٣ ــ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

على الرغم من أن جمهورية ألمانيا الاتحادية قد وصفت فى الدستور بأنها دولة فدرالية ديموقراطية واجتماعية فان الاهتمام الأكبر اتجه الى الناحية الديموقراطية لا الى الناحية الاجتماعية • وهذا مخالف لما جرى فى دساتير الولايات التى اعترفت بحق العامل فى تدبير عمل له وفى حصوله على أجر عادل وعلى المساواة بين المرأة والرجل فى الأجر وأن يمثل فى ادارة المؤسسة مجلس عمالى وأن يؤمن ضد البطالة والمرض والاصابة والشيخوخة • وعلى الدولة أن تمنع الاحتكارات وأن تنقل مصادر الانتاج الى ملكية الدولة اذا تطلبت المصلحة العامة اتخاذ مثل هذا الاجراء •

ولنا هنا أن نتسائل : لم عجز واضعو الدستور الفدرالى عما حققه واضعو دساتير الولايات ؟ .

للرد على هذا السؤال يجب ألا تغيب عن الأذهان الظروف المضطربة التى كانت تعمل فيها لجنة الدستور وأن كثيرا من الأعضاء بدءوا عملهم وهم يعتقدون أنهم انما يضعون دستورا مؤقتا .

كذلك لا ننسى أن الجو السياسى فى ألمانيا الغربية كان عرضة للتغير فى ذلك الوقت . فقد كانت البلاد فى أعقاب هزيمة ساحقة وانهيار اقتصادى كامل أصبحت به كل طبقات الشعب فى بؤس شامل . وقد اتجهت أنظار الجميع الى محاولة انقاذ القطاع الفردى فى اقتصاديات البلاد وهذا الاتجاه العام جعل من السهل اتفاق الأحزاب جميعا على وجهة نظر واحدة وهى انشاء حكومة ذات سلطات واسعة ولديها خطة واضحة لوضع أسس اقتصاد تحت اشراف مركزى .

وجاءت بعد ذلك مرحلة تبشر بتحسن أحوال النقد الألمانى ووعدت الحكومة الأمريكية بتقديم الأموال اللازمة لمساعدة النشاط الاقتصادى ، ومن هنا بدأت الافكار تتخذ اتجاها جديدا مخالفا بعض الشىء لما كانت عليه الحال من قبل . لقد بدأ الاشتراكيون يتطلعون الى اقتصاد موجه أساسه زيادة الضرائب على الأرباح والدخل ومراقبة الاستثمار والتجارة وزيادة حجم

قائمة الأجــور وامكان مصــادرة الملكيات التى طــرأ عليهــا الازدهار •

وبالاختصار يمكن القول بأن لجنة الدستور عندما بدأت عملها كانت تعمل تحت ظروف يسودها الغموض والابهام •

ولقــد كان هناك نوع من التــوازن بين أحــزاب اليمين وأحزاب اليسار فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية بل ان كفة اليمينيين كانت ترجح كلما تم الاتفــاق بين الأحــزاب المسيحية والحزب الألماني والديموقراطيين الاحرار • وكان من المتفق عليه مبدئيا فى لجنة الدســـتور تجنب اتخاذ قرارات تحـــدد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية اذ أن هـــذا خير من اتخاذ قرارات متناقضة •

وبرغم ذلك فان اللجنة لم تتمسك بهذه القاعدة ووجدت نفسها مضطرة لرعاية مطالب الهيئــات القوية ومصــالح بعض الفئات وخاصة نقابات العمال والملاك والكنيسة • كذلك عملت اللجنة على تنظيم العمال ووضع ضمانات لهم وتحسين ظــروف العمل • وقد كان كل بند من هذه البنود موضع مناقشـــات حادة ، اذ أن كل حزب كان يسعى للحصول على ما يتفق مع برنامجــه بقدر ما كان يسعى الى استبعاد كل مايتعارض مع هذا البرنامج• وكان النظام السائد حين ذاك هو أن يعمل كل حزب على استغلال مواطن الضعف البارزة فى غيره من الأحزاب •

وقد ظهرت أشد الخلافات فى موضـــوع نقابات العمـــال اذ وقف الاشتراكيون والشيوعيون موقفا يتعارض تعارضا تاما مع موقف الأحزاب البورجوازية •

نقابات العمال :

وضعت لجنة الحقوق الأساســـية نصا خاصا بهـــذا الموضـــــوع يقرر أن حق تكوين جماعات لحماية وتحسين الظروف الاقتصادية مكفول لـــكل فرد كمـــا هـــو مكفول لجميـــع الحرف والمهن • وكل مايؤدى الى تعطيل هذا الحق يعتبر باطلا وكل الاجراءات التى تتخذ فى هذا السبيل تعتبر اجراءات غير قانونية •

الملكية والميراث :

بدأ الاشتراكيون الأعضاء فى لجنة الدستور بمهاجمة الضمانات الدستورية لحقوق الميراث وحجتهم فى ذلك أن قوانين الضرائب العادية كفيلة بمواجهة هذا الموضوع • وقدم الاشتراكيون نصا لتحديد معنى الملكية التى يعمل الدســـتور على حمايتها بأنهـــا الملكية التى تضمن للمالك المحافظة على مستوى معيشته أوالتى تضمن له أداء عمله • ولكن هذا الاقتراح لقى معارضة قـــوية من الأحزاب الأخرى • ثم قدم الاشتراكيون نصا آخر يدعـــو الى اسقاط حق الملكية عن كل فـــرد يسىء اســـتعمالها وضربوا لذلك مثلا الشخص الذى يكدس البضائع المطلوبة للاســـتهلاك الشعبى أو قيام المؤسسات الصناعية بتمويل حركات معادية للنظام

الديموقراطى . وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح فى القرارات الاولى والثانية ولكنه أوقف فى القراءة الاخيرة بحجة أن هناك نصا مماثلا فى المادة ١٨ .

نزع الملكية والتعويض :

نص دستور ويمار على أن نزع الملكية للمصلحة العامة لا بد أن يقابله تعويض كاف. ولكن الاشتراكيين الديموقراطيين طالبوا بحذف عبارة « كاف » على أن يحل محلها نص دستورى يجيز نزع الملكية للمصلحة العامة بتعويض مخفض أو بلا تعويض

اجراءات اشتراكية :

طالب معارضو المادة الـ ١٥ التى تنص على الاجراءات الاشتراكية بحذف هذه المادة بحجة أنه لا داعى لنص صريح عليها وخاصة كل ما يتعلق بنزع الملكية . ورد الاشتراكيون بأن نقل موارد الثروة ووسائل الانتاج من الملكية الفردية الى الملكية العامة لا يدخل تحت باب نزع الملكية ولكنه تعديل للنظام الاقتصادى .

الزواج والأسرة :

يرجع الفضل الى الكنيسة الكاثوليكية فى تضمين الدستور نصا على مسائل الزواج والأسرة ، كما أنه دليل على ما لهذه الكنيسة من سلطان عميق على شعب ألمانيا الغربية . وكان المفروض أن تدخل هذه الموضوعات وما يتبعها من تشريعات تعليمية وثقافية

ضمن دائرة التشريعات المحلية فى الولايات ولكن سلطات الاحتلال طالبت بأن ينص عليها فى صلب الدستور وأرسلت مذكرة الى لجنة الدستور بهذا الخصوص فى ٢٢ من نوفمبر • وكان أشد المعارضين لفكرة تضمين الدستور نصوصا خاصة بالزواج والأسرة هم الاشتراكيين ، وحجتهم فى ذلك هى أنه لا يصح أن تفرض على الولايات المختلفة نظم هى فى الاصل من صميم اختصاصاتها • وكاد الاشتراكيون يسيطرون على الموقف لولا أن انبرى لهم تكتل من الحزبين المسيحيين ومن الحزب الألمانى وأحزاب الوسط • وأخيرا طالب الاشتراكيون بالاعتراف بالمساواة التامة فى الحقوق بين النساء والرجال كما طالبوا بالاعتراف بحقوق الاطفال غير الشرعيين •

المساواة بين الجنسين :

وقف الديموقراطيون الأحرار وأحزاب الكنيسة موقف المعارضة من ادراج النص الخاص بالمساواة بين الرجل والمرأة فى صلب الدستور •

ومن ناحية أخرى أصر الاشتراكيون على أن يتضمن الدستور نصا صريحا عن المساواة بين الجنسين • وفى أثناء القراءة الاولى للمادة الخاصة بالمساواة هزم الاشتراكيون ورفض اقتراحهم • ولم تلبث لجنة الدستور أن وجدت نفسها وقد غمرها سيل من الالتماسات التى قدمتها الجمعيات النسائية فى جميع أنحاء ألمانيا الغربية •

وفى خلال القراءة الثانية لم يسع اللجنة الا الاذعان ووافقت على النص الخاص بالمساواة بين الجنسين دون أى تعديل •

حقوق الأطفال غير الشرعيين :

لقد كان للمناقشات التى دارت حول حقوق الأطفال غير الشرعيين الفضل فى تفتيح الأذهان على الأوضاع الاجتماعية القائمة فى ألمانيا الغربية حين ذاك • كان الاشتراكيون يطالبون بهذه الحقوق كاملة ولكن معارضيهم أوضحوا أن الاعتراف بحقوق الأطفال غير الشرعيين تعترضه عدة عقبات عملية وفنية • فاذا كان من حق الابن غير الشرعى أن يحمل اسم أبيه وأن يطالب أباه باعالته وأن يكون لهذا الطفل حق وراثة أبيه ، فمن العدل أن يكون لهذا الوالد حق الولاية الشرعية على هذا الابن فى حين أن هذه الولاية قد سلم بها للأم • وهنا تقدمت الدكتورة سيلبرت قائلة : ان النساء فى ألمانيا يزيد تعدادهن عن الرجال بمقدار سبعة ملايين ومن حق المرأة أن تكون لها السيطرة على حياتها الخاصة كما أن من حقها العمل على اسعاد أطفالها ولابد اذن من الموافقة على منح الطفل غير الشرعى جميع الحقوق التى تكون ممنوحة للطفل الشرعى •

حقوق الآباء :

تختلف نظم التعليم الاجبارى فى ألمانيا الغربية من ولاية الى أخرى : ففى بافاريا وشمالى الراين ـ وستفاليا مدارس طائفية انجيلية وكاثوليكية ومدارس غير طائفية ، وللآباء حق

اختيار المدرسة التي يرسلون اليها أبناءهم • وفى الولايات الأخرى مثل بادن ــ وورتمبورج وهيس وبريمنى لا توجد الا المدارس غير الطائفية فقط وهذه المدارس تقدم للاطفال ماهم فى حاجة اليه من تعليم دينى • والمشكلة هنا تنحصر فى مطالبة الأحزاب المسيحية بألا يطلق حق الآباء فى ارسال أطفالهم الى مدارس التعليم الاجبارى • وقد أصر المطالبون بحرية اختيار نوع التعليم على موقفهم الى النهاية ولو أنهم هزموا عند الاقتراع بنسبة ١١ الى ١٠ ولم تقل عزيمتهم حتى بعد الهزيمة فطالبوا باجراء استفتاء شعبى فى مدى عام من بدء تنفيذ الدستور بادراج حق الآباء فى اختيار المدرسة الالزامية التى يرسلون اليها أبناءهم ولكن هذا الاقتراح لم تتم الموافقة عليه •

وقد عزز مركز أحزاب الكنيسة فى هذا الموقف الحملة التى قام بها الشيوعيون والاشتراكيون لاطلاق حرية التعليم واصرار الكنيسة على أن تحتفظ بسيطرتها التقليدية على تعليم النشء ، وقد وجهت الكنيسة جانبا كبيرا من اهتمامها الى تعليم صغار اللاجئين الى ألمانيا الغربية من ألمانيا الشرقية وكذلك أبناء اللاجئين من بلاد السوديت وسيليزيا والمجر •

الفصل السادس

النضج السياسي في ألمانيا الغربية

تقـــــدير

لقد كان مجرى التاريخ الألماني فى مائة السنة الماضية من الاثارة بحيث يصعب على المؤرخين الكتابة عنه دون تحيز : ففى النصف الأول من هذه المائة اتسمت كتابات المؤرخين عن ألمانيا بالكثير من التفاؤل الذى تبدد فى الخمسين عاما التى تلتها .

ولكن اذا قدرنا أن المدنية الغربية وحــدة لا تتجزأ وأن هناك تراثا خلقيا مشتركا وشعورا بالمســئولية الســياسية بين الشعوب التى تمتلك معا هــذا التراث المشــترك أفلا يمكن حين ذاك أن تتخلى عن تلك الفكرة التى سيطرت على عقــولنا والتى أدت الى ادانة الشعب الألمانى أجمــع ؟ أما أولئــك الذين يصرون على اعتقادهم بأن الشعب الألمانى شعب قد تأصلت فى نفسه روح الاجرام ، فلنا أن نســألهم عما ارتكبته حكومات بلادهم من جرائم مماثلة .

لنسأل الامريكيين والبريطانيين والفرنســيين عن أعمــال القسوة والوحشية التى ارتكبها كل شعب منهم ضد شــعوب أخرى ولوث بها تاريخه .

لقد قمت بدراسة عميقة مستفيضة للمناقشات والجدل اللذين تما فى أثناء وضع الدستور ، وكان هدفى من ذلك أن أكون فكرة سليمة عن مدى تأصل الجريمة فى نفسية الألمان أو براءتهم منها .

ان هذا الدستور بخلاف ما كانت عليه الحال فى دستور ويمار ــ جاء ثمرة جهود مخلصة قام بها واضعو هذا الدستور لمواجهة حقائق التاريخ الدستورى والسياسى للشعب الألمانى ولوضع أسس سليمة لنظام فدرالى وحكم برلمانى واقرار حق المواطن فى مجتمع حر . ولا أتفاءل فأقرر أن ماجاءت به لجنة الدستور قد حقق أهدافه ، اذ انه أمر سابق لأوانه ، ولكن لاشك فىأن الطريقة التىتم بها تشكيل لجنةالدستور والمناقشات والنضال والجدل العنيف التى اتسمت بها أعمال اللجنة توحى كلها بأن ما حققته اللجنة كان عملا عظيما .

لقد كان واضعو دستور بون عمليين فلم يجمح بهم الخيال كما حدث من قبل فى فرانكفورت ولا هم كانوا أدعياء كما حدث فى دستور ويمار .

لقد كان دستور بون مظهرا حقيقيا للديموقراطية النيابية ، فقد تمثلت فيه كل وجهات النظر المتعارضة التى تضطرب بها ألمانيا الغربية فى الوقت الحاضر . كما أن النصوص الدستورية وضعت كلها بحيث تتمثل فيها الآراء المتضاربة والمصالح

المتعارضة للاحزاب التى تمثل الشعب الالمانى بأكمله • ولذلك تستطيع القــول بأن دستور بون بخــلاف سابقيه الدســتور البسماركى ودستور ويمار ـ يعتبر علامة طيبة على مســتقبل أحسن وان هذا الدســـتور سوف يقوى على أحداث الزمن كما قويت على أحداث الزمن دساتير أخرى فى بلاد أخرى •

لقد وضع هذا الدســتور فى وقت أزمة اقتصــادية خانقة ونضال مرير بين الغرب مثــلا فى أمريكا وبريطانيــا وفرنســا والشرق ممثلا فى الاتحاد السـوفيتى • ويرجع الفضــل الى واضعى دســتور بون فى أنهــم اســتطاعوا أن يقودوا ســفينتهم وسط هذه الأمواج الصاخبة المتلاطمة • فلا هم تراجعــوا أمام تهديدات روسيا وتحذيرهم انشاء حكومة فى ألمانيا الغربيــة ، ولا هم خضعوا أمام الغرب ممثــلا فى سلطات الاحتــلال التى كانت تهددهم من وقت لآخر وتعطل قيامهم بمهمتهم الدستورية• ولقد لاحظنا فى الأيام الأخيرة أن الاحزاب الالمانية استطاعت أن ترتفع فوق المنازعات الحزبية التى سادت عهد وضع الدســتور والأيام الأولى للحياة النيابية •

ولقد أذهل أوروبا الغربية بل العالم أجمع ما أظهره الألمان من قدرة فائقة على النهوض من كبوتهم وانهيارهم الاقتصادى منذ عام ١٩٤٩ •

حقيقة أن الظروف التى أحاطت بالألمان فى العهد الأخـير

مثل حسن استخدامهم للمعونة الاقتصادية الأجنبية وعدم قيامهم بأداء التزامات فيما وراء البحار والمساهمة المتواضعة التى قدموها لنفقات الاحتلال ، كل ذلك مما ساعدهم على انعاش اقتصادهم واقالته من عثرته ، ولكن لا تنسى بجانب ذلك ما أظهره الألمان من قدرة هائلة على التنظيم وتعبئة قوى الشعب الألمانى للنهضة الصناعية .

وقد غطى هذا النجاح الاقتصادى الكبير على الناحية السياسية ولكن هذه الناحية السياسية لاتقل أهمية وعظمة عن الناحية الاقتصادية . ففى السنوات السبع الأولى زعزعت أركان جمهورية ويمار . وقد فشلت المحاولات التى قام بها المتطرفون اليمينيون واليساريون لتقويض دعائم الجمهورية الجديدة وسار التعمير والاصلاح قدما دون توقف ولم يقتصر نشاط الجمهورية الجديدة على شعبها فقط بل انها استوعبت ملايين من الألمان المعدمين واللاجئين الذين وفدوا عليها من بلاد أخرى وأدمجتهم فى نظامها الاقتصادى والاجتماعى .

وليس معنى هذا أن الألمان قد تخلصوا من مشكلاتهم فأمامهم المشكلة الكبرى وهى مشكلة توحيد شطرى ألمانيا الشرقى والغربى ، وأمامهم مشكلة أخرى وهى تسوية خلافاتهم

الأقتصادية والسياسية مع المجتمعات الأخرى سواء منها الأوروبيـــة أو العالمية • ولكن ما حققوه منذ قيام جمهورية بون يوحى بأنهم سوف يتغلبون على هذه العقبات ويجدون حلا لمشكلاتهم كما أنهم ســـوف يكونون على صـــفاء مع جيرانهم ويتمسكون بأهداب السلام •

تم الكتاب

هيئة قناة السويس

اعـــلان

تعلن هيئة قناة السويس « ادارة الاشغال » عن طرح عملية انشاء أرصفة غير عميقة من الستائر اللوحية ببور فؤاد – فى مناقصة عامة تحدد لفتح مظاريفها جلسة ظهر الاثنين ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٢ ... ويمكن الحصول على مستندات هذه العملية من مكتب المناقصات والعقود ادارة الاشغال بالاسماعيلية نظير دفع مبلغ عشرين جنيها مصريا يضاف اليه مبلغ خمسمائة مليم فى حالة ارسال المستندات بالبريد ...

وتقدم العطاءات داخـــل مظروفين يختم الداخلى منهما بالشمع الاحمر ويعنون المظروف الخارجى باسم السيد/رئيس هيئة قناة السويس « ادارة الاشـــغال » ويرفق بالعطاء تأمين مؤقت قـــدره الفـــان وخمسمائة جنيـــه ... ولن يلتفت الى العطاءات غير المستوفاة التأمين المطلوب ....



١٥٧ شارع عبيد ــ روض الفرج

تليفون { ٤٠٥٨٨ -- ٤٠٨١٤
٤١٠١٢ ــ ٤٥٣٤٦



١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج
تليفون ـ ٤٠٧٥٣ ٤٠٥٨٨
ـ ٤١٠١٢ ٤٠٨١٤



العدد ٢٨٧ الثمن ٣ قروش